الجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية ،وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص : لوجستيك و نقل دولي

الموضوع : دور وكيل الشحن في التجارة الخارجية

من إعداد الطالب : تكوك شريف

الأستاذ المؤطر :

لجنة المناقشة : الدكتور بن زيدان الحاج

الدفعة 2019/2018

شكر خاص

أشكر الله عز وجل الذي منحني القوة و العزيمة و الشجاعة والصبر لإنهاء هذا العمل.

وجميع الذين شاركوني من بعيد و قريب على وجه الخصوص:

الأستاذ الدكتور المؤطر ، السيد الحاج بن زيدان لقبوله التأطير و تقديمه للنصائح القيمة

.

جميع أفراد العائلة وأصدقائي و زملاء العمل وجميع الذين ساهموا في انجاز هذا العمل ؛

لكم جميعا ، شكرا.

إهداء

هذا العمل المتواضع إلى رسولنا وحبيبنا وشفيعنا محمد عليه الصلاة و السلام

إلى أولئك الذين تحملوا بصبر دراستي الطويلة.

إلى والدي العزيز ، الذي هو دائمًا مصدر قوة وأمل .

لأمي العزيزة ،

على عاطفتها العميقة و حبها وصبرها وثقتها وخاصة تضحياتها العظيمة.

إلى أخي العزيز ،

لأخواتي الكريمات كل بإسمها ،

لكل عائلتي ،

إلى جميع زملائي وأصدقائي،

لجميع أولئك الذين يحبونني ، دعوا هذا العمل المتواضع هو شهادة حبي الكبير.

شريف

الفهرس

قائمة الاختصارات..... 03

مقدمة عامة 05

الفصل الأول: التجارة الدولية

مقدمة..... 08

القسم الأول: تطور التجارة الدولية 09

القسم الثاني: مؤسسات التجارة الدولية 11

القسم الثالث: التجارة الخارجية في الجزائر 15

خاتمة 20

الفصل الثاني: عبور الشحن الجمركي

مقدمة 22

القسم الأول: الإطار المفاهيمي للمرور العابر 23

القسم الثاني: مساعدو النقل البحري وعلاقاتهم مع وكيل الشحن 35

القسم الثالث: قضايا العبور 40

خاتمة 43

الفصل الثالث: مجال نشاط العبور

مقدمة 45

القسم الأول: إجراءات الجمارك الاقتصادية 46

القسم الثاني: إجراءات التخليص 52

الاستنتاج العام 57

قائمة المراجع.....60

الملاحق.

جدول المحتويات

فهرس 01

مقدمة عامة..... 05

الفصل الأول: تاريخ التجارة الخارجية

مقدمة 08

القسم الأول: تطور التجارة الدولية

1.1: الفترة 1800-1913 09

2-1: الفترة 1913-1945 09

1.3: الفترة 1945-1990 10

1.4: الفترة من 1990 إلى اليوم 10

1.5: التطورات الأخيرة في التجارة العالمية 11

القسم الثاني: مؤسسات التجارة الدولية

2.1: الاتحاد الدولي لجمعيات وكلاء الشحن 12

2.2: البنك الدولي 12

2.3: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 13

2.4: غرفة التجارة الدولية 13

2.5: منظمة الجمارك العالمية 13

2.6: منظمة التجارة العالمية 14

2.7: لجنة الأمم المتحدة للتجارة الدولية 14

2.8: صندوق النقد الدولي 15

القسم الثالث: التجارة الخارجية في الجز ائر

3.1: تحرير التجارة الخارجية في الجزائر 15

3.2: الاتفاقيات الدولية للجزائر 16

3.3: انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية 18

خاتمة 20

الفصل الثاني: الشحن الجمركي للبضائع

مقدمة 22

القسم الأول: الإطار المفاهيمي للمرور العابر

1.1: التزامات وكيل الشحن 23

1.1.1: التزامات وكيل الشحن العام 23

1.1.2: التزامات وكيل الشحن 23

1.2: الأدوار المختلفة التي يشغلها وكيل الشحن 25

1.2.1: أنشطة وكيل الشحن 25

1.2.2: وظائف وكيل الشحن 26

1.2.3: دور وكيل الشحن 28

1.3: حقوق وكيل الشحن 29

1.3.1: رسوم الفواتير 30

1.3.2: حق الأجر 30

1.3.3: قانون في حالة افلاس الموكل تجاه الوكيل 30

1.4: مسؤوليات وكيل الشحن 31

1.4.1: مسؤولية وكيل الشحن تجاه مديره 31

1.4.2: مسؤولية وكيل الشحن تجاه الغير 32

القسم الثاني: مساعدو النقل البحري وعلاقاتهم مع وكيل الشحن

2.1: المساعد والعلاقة مع وكيل الشحن 35

2.1.1: المساعد على متن السفينة 35

2.1.2: وكيل البضائع 36

2.3: The Shipbroker 37

2.4: الوسيط الجمركي للسفن 37

2.5: الشحن والتفريغ 37

القسم الثالث: قضايا العبور

3.1: نظام ترانزيت فعال 40

3.2: المشاركة الفعالة للمعلومات 41

3.3: نظام الضمان 41

3-4: تبسيط الإجراءات الجمركية 41

3.5: إدارة المخاطر 41

3.6: الأختام الجمركية وغيرها من التدابير الأمنية 41

3.7: البنية التحتية الحدودية 42

3.8: إدارة الحدود المنسقة 42

3.9: قياس الأداء 42

خاتمة 43

الفصل الثالث: مجال نشاط العبور

مقدمة 45

القسم الأول: إجراءات الجمارك الاقتصادية

1.1: العبور الجمركي 46

1.2: مستودع الجمارك 47

1.3: القبول المؤقت 49

1.4: تجديد معفاة من الرسوم الجمركية 49

1.5: تصدير مؤقت 50

1.6: مصنع التشغيل 50

القسم الثاني: إجراءات التخليص

2.1: ملف التخليص 52

2.1.1: الفاتورة التجارية الأصلية الأصلية 52

2.1.2: السجل التجاري 52

2.1.3: البطاقة التعريفية الضريبية 52

2.1.4: قائمة التعبئة 52

2.1.5: المصادقة على (B / L) 52

2.1.6: شهادة التحليل 52

2.1.7: شهادة المطابقة من الشركة المصنعة 53

2.1.8: شهادة EUR1 53

2.1.9: شهادة المنشأ 53

2.2: إجراءات التخليص الجمركي 53

2.2.1: إعلان البضائع 53

2.2.2: تصفية ودفع الرسوم والضرائب 56

الخلاصة العامة 57

ملخص 59

قائمة الاختصارات

سند التسليم	ADB	○ : Good to Deliver
سند رفع	BAE	○ : Good to remove
بوليصة الشحن	BL	o: Bill of Lading
البنك الدولي	BM	o: World Bank
مجلس التعاون الجمركي	CCD	o: Customs Cooperation Council
غرفة التجارة الدولية	CCI	o: International Chamber of Commerce
قانون الجمارك	CD	o: Customs Code
التجارة الدولية	CI	o: International Trade
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة الخارجية والتنمية	UNCTAD	o: United Nations Conference on Foreign Trade and Development
لجنة الأمم المتحدة للتجارة الدولية	UNCITRAL	o: United Nations Commission on International Trade
إدارة الرقابة والأسعار	DCP	o: Control and Prices Department
الرسوم الجمركية	DD	o: Customs duties
الاتحاد الدولي لجمعيات وكلاء الشحن	FIATA	o: International Federation of Freight Forwarders Associations
صندوق النقد الدولي	IMF	o: International Monetary Fund
شركة متعددة الجنسيات	FMN	o: Multinational Company
الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة	GATT	General Agreement on Tariffs and Trade
شركة البحر المتوسط للشحن	MSC	o: Mediterranean Shipping Company
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	OECD	o: Organization for Cooperation and Development
منظمة التجارة العالمية	WTO	o: World Trade Organization
منظمة الجمارك العالمية	WCO	o: World Customs Organization
البلدان النامية	PVD	o: Developing Countries

o: Trade Register	RC	السجل التجاري
o: Automated Customs Information and Management System	SIGAD	نظام معلومات وإدارة الجمارك الآلي
o: European Union.	EU	الاتحاد الأوروبي
o: Arab Maghreb Union.	UMA	اتحاد المغرب العربي
o: Customs value	VD	القيمة الجمركية.
o: Arab Free Trade Zone	ZALE	منطقة التجارة الحرة العربية.

مقدمة عامة

مقدمة

سمحت العولمة المتزايدة للاقتصاد الدولي للنقل البحري بالتطور وأن يكون له مكانا هاما في التجارة الدولية على غرار الشركات الراغبة في تصدير أو استيراد البضائع، مما يستلزم ان يعهد النقل الى شريك خارجي مثل وكالة عبور ، والتي ستنظم الخدمات اللوجستية.

وقد رافق تطور التجارة العالمية من قبل العديد من المشكلات اللوجستية المتعلقة بالنقل، والتنظيم، والتأمين على البضائع،و التمويل المصرفي لعمليات الاستيراد والتصدير.

تعد المسافة بين المشتري والبائع عائقًا رئيسيًا في شحن البضائع، حيث أن شراء و / أو بيع البضائع في الخارج يعني وجود مؤسسة نقل والعديد من المستندات لإكمالها، ويتطلب معرفة متعمقة للتجارة الدولية و النقل.

في اللغة اليومية، يتم تعريف العبور بأنه "مرور البضائع، والمسافرين، من خلال مكان بلد يقع على طريق مرورهم. كما أنه من الممكن عبور البضائع، عبر بلد غير بلد المقصد دون دفع الرسوم الجمركية "[1].

وبالتالي فإن وكيل الشحن هو الذي ينفذ عمليات العبور. إذا كان الشاحن يقع في الخارج فإن شحن البضائع إلى الجزائر، على سبيل المثال، يكون غير قادر على أداء مختلف الإجراءات ومراقبة العمليات اللازمة لضمان مرور البضائع خارج الحدود. ولذلك يستخدم وسيط ليحل محله. هذا الوسيط هو وكيل الشحن.

في الأصل يكون مزود خدمة الشحن من ذوي الخبرة في عمليات النقل أو العبور ، هو في المقام الأول التراخيص الجمركية ، وهذا يعني إمكانية رفع البضائع قبل تسوية ضريبة الاستيراد بشرط ضمان بنكي.

مستفيدا من القانون الأساسي للمصرح ،يكون وكيل الشحن في منتصف عمليات النقل الدولي وهذا يعني في الموانىء و المطارات و مراكز الطرق و بالتالي فإن وسائل النقل المستعملة من قبل وكيل الشحن تكون في الغالب على النقل البحري و البري ، يتم استخدام الطائرة فقط للبضائع عالية القيمة و ذات الحساسية العالية .

تبحث المؤسسات المصغرة في الأولوية عن التكاليف المقبولة وهي تغطي نسبة السعر إلى الجودة، السرعة و الأمان و نوعية الخدمات تعد امتياز بالنسبة للسلع ذات القيمة المضافة العالية و كذلك لتكلفة الخدمة العالية.

ولكن سيكون للمتعاملين الاقتصاديين مصلحة في مواكبة المنتجات الجديدة التي يطوّرها باستمرار وكلاء الشحن من حيث تقنياتهم الجديدة لتحسين سرعتها ، للوفاء بالمواعيد النهائية المضمونة منذ بداية توريد "البضائع " و حتى التوصيل المنزلي .

1- قاموس موسوعي مصور. طبعة عام 1994

بعد الحديث عن اختيار وكيل الشحن، من المثير للاهتمام معرفة كيف يعرف المستوردون ما إذا كانوا قد اختاروا وكلاء العبور المناسبين، أي تقديم نوعية جيدة من الخدمة.
تتيح بعض العلامات تحديد ما إذا كانت الخدمة جيدة أو دون المتوسط ، سيتم أخذ بعض الأمثلة لهذا الغرض ; إذا كانت خدمة الجمارك تعمل بشكل صحيح ، فإن عملية الجمركة تتم بشكل سريع و يحصل على الوثائق التي تغطيها وتؤشرها الجمارك بشكل أسرع.

تعمل خدمة النقل بالشاحنات بكفاءة على رفع أو تسليم البضائع في اليوم وفي الوقت المحدد و يمكن للعميل الوثوق به.

من ناحية أخرى ، تمثل التأخيرات في التسليم وفقدان المستندات والحوادث والنزاعات الجمركية ، نوعية خدمة سيئة. وهذه هي الحالة أيضًا عندما لا يتم شحن البضاعة على متن السفينة ، بعد تأخر وكيل الشحن.

أصبح اليوم من الصعب للغاية تحديد مهام وكيل الشحن ، لأنها تشمل مجالا واسعًا للغاية و في هذا السياق ، يتمثل هدف عملنا في الإجابة على السؤال التالي: "**ما الدور الذي يلعبه وكيل الشحن في تجارة البضائع الدولية؟**" و لتحقيق هذه الغاية ، تستحق العديد من الأسئلة التفكير:

- ✓ ما هي الخدمات التي يقدمها العبور في التجارة الخارجية؟
- ✓ ما هي مخاطر العبور؟
- ✓ ما هي الأدوار المختلفة المخصصة لوكيل الشحن؟
- ✓ ما هي إجراءات التخليص الجمركي التي يجب اتباعها في عملية نقل البضائع؟

من الإشكالية ، يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية 01** : هناك عدة خطوات ضرورية لاستكمال عملية التخليص الجمركي بنجاح.
- **الفرضية 02** : يقوم وكيل الشحن بتنسيق العديد من العمليات ذات الصلة والنقل.

من أجل تقديم عرض واضح لعملنا ، سنتبنى منهجًا ثنائي المنهجية ، نظريًا وعمليًا، لهذا ، ينقسم عملنا إلى ثلاثة فصول:

في الفصل الأول ، وهو ثلاثة أقسام ، سنحاول شرح تطور التجارة الخارجية ، وظهور المنظمات الدولية والتجارة الخارجية في الجزائر. ثم ، في الفصل الثاني المكرس للعبور ، سنحاول أن نتحدث أولاً ، عن الإطار المفاهيمي لمقدم الشحن ؛ وثانياً،

بشأن مساعدي النقل وعلاقاتهم مع وكيل الشحن ؛ والثالث ، قضايا العبور.

أخيراً ، في الفصل الثالث ، سنتحدث عن مجال نشاط الترانزيت الذي يتألف من إجراءات الجمارك الاقتصادية ، والإجراءات الجمركية .

الفصل الأول

مقدمة

وتختلف أهمية التجارة الدولية من بلد إلى آخر ، ولا تصدر بعض البلدان لتوسيع أسواقها المحلية ولكن لمجرد مساعدة قطاعات معينة مثل القطاعات الصناعية. ويعتمد آخرون إلى حد كبير على التجارة الدولية لتوريد السلع للاستهلاك الفوري أو عائداتهم من العملات الأجنبية. وقد سلطت بعض المنظمات الدولية الضوء على أهمية التجارة الدولية في النمو على نطاق واسع في السنوات الأخيرة ، مثل تقرير التجارة العالمية لمنظمة التجارة العالمية ، وكذلك مؤتمرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وكثيراً ما شجبت هذه الأخيرة عدم المساواة في شروط التبادل التجاري ، أي حقيقة أن تجارتها مع بقية العالم هي في الغالب عجز. يتناول هذا الفصل تطور التجارة الدولية والمؤسسات الرئيسية المتداخلة وتطور التجارة الخارجية في الجزائر.

الفصل الأول : تاريخ التجارة الخارجية

القسم الأول : تطور التجارة الدولية

قبل عام 1800 ، يمكن تفسير التجارة بين الدول من خلال سببين رئيسيين ، وهذا يتوقف على ما إذا كان المرء يفكر في الواردات أو عن الصادرات. أول مبدأ تفسيري هو عدم توفر السلع: بلد يهم ما قد لا يحدث، عادة لأسباب غياب المناخية أو بعض المعادن في البلاد. والثاني هو البحث عن منافذ للإنتاج الوطني في الحالتين ، وليس من الضروري بناء نظرية لشرح الحركة الدولية للسلع [2].

❖ 1.1. الفترة 1800 -1913

لقد كان قرن التمزق ، بالنظر إلى التغييرات الجديدة التي سجلها العالم خلال هذه الفترة ، يمكننا ذكر بعض العوامل الرئيسية مثل:

- ✓ الثورة الصناعية التي سمحت بتبادل غير مسبوق.
- ✓ تضاعف الثورة الديموغرافية أو عدد سكان العالم الى ثلاثة أضعاف .
- ✓ تنويع النظم المصرفية وتطوير أسواق الأوراق المالية.
- ✓ ثورة النقل وتنظيم الأسواق الدولية.

ساهمت هذه العوامل والعديد من العوامل الأخرى في نمو التجارة الدولية ، حيث ازدادت في القرن الثامن عشر بمعدل أكبر من الإنتاج العالمي ، خاصة زيادة 25 ضعفًا خلال هذه الفترة [3].

❖ 2.1. الفترة 1913- 1945

تتميز بداية هذه الفترة بتخصص البلدان الأوروبية في إنتاج وتصدير السلع المصنعة واستيراد المواد الخام من مناطق أخرى من العالم مثل أفريقيا.

التجارة الدولية تنمو بسرعة أكبر من الإنتاج العالمي مع تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول. أول دول تجارية لتطوير تجارتها الخارجية كانت بريطانيا العظمى ثم فرنسا وتابعت دول أخرى. ومع ذلك ، تتميز هذه الفترة بالإضطرابات السياسية والاجتماعية و الاقتصادية ولا سيما الحربين العالميتين (بين 1914- 1918 ثم بين 1939-1945) والأزمة الاقتصادية (1921-1929) [4].

❖ 2 ميشيل راينيلي ، "التجارة الدولية ، معالم" ، ديسكفري ، الطبعة الثامنة ، 2002.

❖ 3 ميشيل راينيلي ، المرجع نفسه ، ص 08.

❖ 4 ميشيل راينيلي ، "التجارة الدولية ، المعالم" ، ديسكفري ، الطبعة الثامنة ، 2002 ، ص 11.

❖ 3.1. الفترة 1945-1990

تتميز هذه الفترة بتجارة هرمية بعد الحرب العالمية الثانية ، تميزت بميلاد قوة جديدة (الولايات المتحدة) وتراجع أوروبا.

في الواقع، يتم الجزء الأكبر من التجارة العالمية في العالم الصناعي "70 ٪ من إجمالي التجارة". تمثل البلدان النامية ما يزيد عن الربع (27٪) والبلدان الانتقالية فقط (3٪). يتم تنفيذ معظم هذه التجارة داخل "الثالوث": أربعة أخماس التجارة الدولية تنشأ و / أو وجهة واحدة من الأقطاب الثلاثة [5].

وبالإضافة إلى ذلك، فإن البلدان في التجارة "شمال" فوقهم: ثلاثة أرباع صادراتها تذهب إلى "الشمال" من بلدان أخرى في حين التكامل التجاري منخفض للبلدان "الجنوب" الذين يتاجرون بشكل رئيسي مع الشمال ".

وهكذا فإن التجارة بين الشمال و الشمال تشكل الوسائل الثقيلة للتجارة العالمية حتى عام 1970 ، وكان صعود التجارة الدولية للبلدان الصناعية أسرع من نمو البلدان المتقدمة. ونتيجة لذلك ، كان هناك اتجاه نحو تهميش دول العالم الثالث التي انخفضت حصتها في التجارة العالمية بثبات (27 ٪ في 1952 ، 17.5 ٪ في عام 1970) [6].

خلال عشرية السبعينيات ، تسببت الصدمتين النفطيتين بإحداث تحول مكن البلدان المتقدمة في عام 1980 من لاستعادة وضعها لعام 1952. ومن ناحية أخرى نلاحظ خلال سنوات الثمانينيات تراجعا جديدا مع أزمة النفط وانخفاض أسعار معظم المواد الخام.

❖ **4.1الفترة من 1990 الى غية هذه الايام :**

ان أوائل التسعينيات اظهرت حركة جديدة و نزوح للمركز النابض للتجارة الدولية نحو دول الجنوب، زادت صادرات البلدان النامية في حجم الخام الى أكثر من 9.5٪ بداية من نهاية التسعينيات . تتميز هذه الفترة بإنشاء مؤسسات دولية [7].

أولاً ، ازدادت التجارة العالمية بحدة في عام 1994 (+ 11٪) بعد عدة سنوات من الركود النسبي، وترجع هذه الزيادة أساسا إلى الانتعاش الاقتصادي في أوروبا بعد عام سيء للغاية في عام 1993، هذه الزيادة تبدأ في مدة خمس سنوات (1994-1998) حيث تزداد التجارة الدولية بشكل كبير و قوي (+ 7٪ / سنويا في المتوسط)، وذلك بفضل انخفاض تكاليف الاتصالات والنقل، و كذلك فضلا عن تحرير التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية (منظمة التجارة العالمية)، التي تأسست في عام 1995. يجب أن نضيف إلى ذلك تضخيم ظاهرة إلغاء المركزية التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات
من الدول الصناعية إلى الدول الناشئة ، بالإضافة إلى انتشار مشاريع الاندماج والاستحواذ بين ضفتي الأطلسي.
في عام 1998 ، تسببت الأزمة في البلدان الناشئة (خاصة في آسيا) في كسر ديناميكية المبادلات التجارية. والواقع أن تدفقات و خروج رأس المال (وغيرهم) من هذه الدول سيغرقهم في حالة من الركود الشديد.

❖ 5 MUCCHIELLI.J.L. "العلاقات الاقتصادية الدولية" ، بانتيون سوربون ، باريس ، 2005.
❖ 6 MUCCHIELLI.J.L. المرجع نفسه ، ص 31.
❖ 7 ميشيل راينيلي ، المرجع نفسه ، ص 13-18.

والعديد من البلدان الناشئة ستقوم بعد ذلك بتطوير استراتيجيتها الاقتصادية لتصبح دولا ذات مذهب تجاري بشكل أفضل وبالتالي تتراكم لديها احتياطي النقد الأجنبي وتصبح قادرة على التعامل مع هذا الوضعاو هذا النوع من الحالات ثم ، في عامي 2000 و 2001 ، على التوالي ، أزمة فقاعة الإنترنت وإدماج الصين في منظمة التجارة العالمية ، والتي تمثل بداية حقبة جديدة من التجارة الدولية.

في الواقع ، في الوقت نفسه ، تقوم البلدان الناشئة بتطوير إستراتيجيتها استنادًا إلى التكلفة المنخفضة لعملها لجذب الشركات متعددة الجنسيات إلى الإنتاج في بلدانها ومن ثم إعادة تصدير كل هذا الإنتاج أو جزء منه في البلدان الصناعية (أوروبا والولايات المتحدة في أعلى القائمة) ، و نتيجة لذلك، فإن سلاسل القيمة (جميع الخطوات اللازمة لتصنيع منتج) أصبحت أطول، مجزأة و أكثر تعقيدا، مما يتطلب تدخل العديد من الوسطاء وتضاعف التبادلات بين البلدان لأن نفس المنتج يعبر الحدود عدة مرات.

على المستوى المحاسبي، تزيد هذه الظاهرة من أرقام التجارة الخارجية، والتي تزيد بنسبة 70٪ تقريبًا بين عامي 2000 و 2007 ثم تأتي أزمة 2008-2009 لإيقاف هذه الشبكة الديناميكية بانهيار وحشي للتجارة الدولية [8].

❖ 5.1. التطور الأخير للتجارة العالمية

انخفض نمو التجارة العالمية إلى 2 ٪ في عام 2012 ، مقارنة مع 5.2 ٪ في عام 2011 وظل بطيئا خلال الأشهر الأولى من عام 2013 حيث أثر التباطؤ الاقتصادي في أوروبا على الطلب العالمي على الواردات ، وهو التباطؤ الحاد في التجارة في 2012 كان ذلك أساسا بسبب ضعف النمو في البلدان المتقدمة واستمرار حالة عدم اليقين بشأن مستقبل اليورو

أدى انخفاض الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة في البلدان المتقدمة إلى انخفاض الواردات وتباطؤ نمو الصادرات في كل من البلدان المتقدمة والنامية.

تم مواكبة التطورات الاقتصادية المواتية في الولايات المتحدة في بداية عام 2013 بسبب الضعف المستمر في الاتحاد الأوروبي ، حيث لا تزال الاقتصادات المحيطية في منطقة اليورو تعاني من صعوبات و / أو حتى اقتصادات دول وسط المنطقة التي تشعر أكثر فأكثر من آثار التباطؤ في المنطقة [9].

سجلت آسيا أعلى نمو في صادرات البضائع (4.5٪) ، تلتها أمريكا الشمالية (3٪). أعلى نسبة نمو في الواردات سجلت في الشرق الأوسط (6٪) وآسيا (4.5٪). انخفضت صادرات البضائع في إفريقيا بنسبة 2.5 ٪ في عام 2013 ، بعد أن ارتفعت بنسبة 6.5 ٪ في عام 2012. وسجل انخفاض النمو أيضا في منطقة الشرق الأوسط وأمريكا الشمالية [10].

القسم الثاني : مؤسسات التجارة الدولية

إن الترابط الاقتصادي المتزايد بين الدول يجعلها معتمدة على المنظمات والمؤسسات الاقتصادية الدولية التي تنسق الإجراءات النقدية والمالية والتجارية على نطاق عالمي. في مجال التجارة الدولية ، تلعب المؤسسات دوراً قيادياً و رائدا.

❖ 8 منظمة التجارة العالمية ، تقرير التجارة العالمية 2013 ، الموقع الإلكتروني: https://www.bsi-economics.org .

❖ 9 منظمة التجارة العالمية ، تقرير التجارة العالمية ، تحديد مستقبل التجارة العالمية ، 2013.

❖ 10 منظمة التجارة العالمية ، إحصاءات التجارة الدولية ، 2014.

▪ 1.2. الاتحاد الدولي لرابطات وكلاء الشحن و مرافقيم (FIATA)

تأسست FIATA في فيينا (النمسا) في عام 1926 ، وهي أكبر منظمة غير حكومية في العالم في مجال النقل وتمثل اليوم صناعة تغطي ما يقرب من 40000 وكيل شحن وشركات لوجيستية ، ويعمل بها حوالي 8 ملايين شخص في 150 دولة. . ولديها صوت استشاري مع منظمات مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).
FIATA هو ممثل صناعة تنظيم النقل لصالح المنظمات مثل غرفة التجارة الدولية ومنظمة الجمارك العالمية [11].

الأهداف الرئيسية لـ FIATA هي:

- ✓ تمثيل وتعزيز وحماية مصالح المندوبين ومفوظيو منظمي النقل من خلال المشاركة كمستشارين أو خبراء في الاجتماعات التي تنظمها المنظمات المهتمة بمسألة النقل.
- ✓ تعريف و اطلاع صناع التجارة والصناعة ، فضلا عن الجمهور العام على الخدمات المقدمة من قبل منظمي النقل ، من خلال نشر المعلومات ، وتوزيع المنشورات ...
- ✓ تحسين نوعية و جودة الخدمات التي يقدمها وكلاء الشحن من خلال تطوير و ترويج مستندات النقل ، مثل FbL (فاتورة الشحن) ، الشروط العامة ...
- ✓ مساعدة وكلاء الشحن من خلال التدريب وتطوير أدوات دعم التجارة الإلكترونية ...

❖ 2.2. البنك الدولي (البنك الدولي) (WB)

البنك الدولي ، الذي أصبح مجموعة البنك الدولي في عام 2007 ، هو تحالف من خمس منظمات دولية تم إنشاؤها لمحاربة الفقر من خلال توفير التمويل للدول التي تواجه صعوبات. أكبر منظمة في هذه المجموعة هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD). يتم ضمان تشغيلها عن طريق دفع امساهمات تدفعها الدول الأعضاء ،مقرها في واشنطن و يتم انتخاب الرئيس لمدة خمس سنوات من قبل مجلس إدارة البنك، وهي جزء من منظمة الأمم المتحدة (UN) [12].

تتكون مجموعة البنك الدولي من خمس منظمات:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)
- المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) ، التي تأسست في عام 1960 ،تقدم قروضها إلى أقل البلدان نمواً
- مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ، التي تأسست في عام 1956 ، لتمويل المشاريع الخاصة
- المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار ، تأسس في عام 1966.
- الوكالة المعددة الأطراف لضمان الاستثمارات التي تأسست في عام 1986.

❖ 11 الاتحاد الدولي لوكلاء الشحن ، الموقع الإلكتروني https://Annuaire.logistiqueconseil.org .
❖ 12 البنك الدولي ، الموقع الإلكتروني https://Annuaire.logistiqueconseil.org .

3.2.مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (UNCTAD)

أنشئ الأونكتاد في عام 1964 ، ويهدف إلى دمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي من أجل تعزيز نموها ، وأصبح تدريجياً مؤسسة مختصة ، تستند إلى المعرفة ، التي يهدف عملها إلى توجيه النقاش والتفكير الحاليين فيما يتعلق بسياسة التنمية العامة ، وإعطائها اهتمام خاص لضمان عمل السياسات الوطنية والعمل الدولي معاً لتحقيق التنمية المستدامة [13].

للوفاء بتعهداتها ، لدى المنظمة ثلاث وظائف رئيسية:

- ✓ تعمل كمكان للمناقشات الحكومية الدولية ، مدعومة بمناقشات الخبراء وتبادل الخبرات ، بهدف التوصل إلى إيجاد توافق في الآراء.
- ✓ إجراء البحوث والتحليلات ، وجمع البيانات لإثراء وتغذية مناقشات الخبراء والمسؤولين الحكوميين.
- ✓ يوفر المساعدة التقنية المصممة خصيصا لتلبية احتياجات البلدان النامية ، مع إيلاء اهتمام خاص للبلدان الأقل نموا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وعند الاقتضاء ، يتعاون الأونكتاد مع منظمات أخرى ومع البلدان المانحة في تقديم المساعدة التقنية.

هذه المنظمة هي ي الأصل لتطوير النظام الجمركي الآلي (ASYCUDA). وكُلِّف الأونكتاد أيضاً بتطوير نظام معلومات عن المنتجات الاساسية والأسواق : INFOCOM و INFOSHARE.

❖ 4.2. غرفة التجارة الدولية (ICC)

تمثل ICC الشركات في جميع أنحاء العالم وتهدف إلى تعزيز التجارة والاستثمار وفتح الأسواق أمام السلع والخدمات وحرية حركة رأس المال و تعد عضواً في الآلاف من الشركات الموجودة في 130 دولة.
أمانتها الدولية في باريس. منذ عدة سنوات ، قامت غرفة التجارة الدولية بصياغة قواعد أو عقود قياسية في جميع مجالات الحياة التجارية. وغالبا ما تستخدم هذه القواعد في جميع مجالات الحياة التجارية [14].

❖ 5.2. منظمة الجمارك العالمية (WCO)

منظمة الجمارك العالمية هي هيئة حكومية دولية مهمتها دعم إدارات الجمارك لجعلها أكثر كفاءة. مقرها الرئيسي في بروكسل ، تضم 161 عضوا وهدفها هو ضمان أعلى درجة من المواءمة و الاسجام وتوحيد الإجراءات الجمركية [15].

منظمة الجمارك العالمية:

تطوير الصكوك الدولية لتنسيق وتوحيد تطبيق الإجراءات الجمركية والإجراءات الجمركية المبسطة.

❖ 13 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الموقع الإلكتروني https://Annuary.logistiqueconseil.org.
❖ 14 غرفة التجارة الدولية ، الموقع الإلكتروني https://Annuaire.logistiqueconseil.org.
❖ 15 مقالة: عرض لمنظمة الجمارك العالمية ، الموقع الإلكتروني: https://www.douane.gouv.fr .

- ✓ تطوير التعاون بين الدول الأعضاء ، و بينها وبين المنظمات الدولية لقمع الجرائم الجمركية وغيرها من الجرائم الدولية.
- ✓ تشجع التواصل بين الأعضاء ، وبين الأعضاء والمنظمات الدولية.
- ✓ تعزيز أخلاقيات الجمارك والشفافية وتحسين أساليب العمل.

❖ 6.2. منظمة التجارة العالمية (WTO)

منظمة التجارة العالمية هي المنظمة الدولية الوحيدة التي تتعامل مع القاعدة المنظمة للتجارة بين الدول،في داخل المنظمة جد اتفاقات منظمة التجارة العالمية ، التي تم التفاوض عليها وتوقيعها من قبل معظم القوى التجارية في العالم والمصادق عليها من قبل برلماناتها، الهدف هو مساعدة منتجي السلع والخدمات والمصدرين والمستوردين على القيام بأنشطتهم. تم إنشاؤه في 1994/01/01، تضم 162 عضوا ،يقع مقرها الرئيسي في جنيف بسويسرا وتبلغ ميزانيتها 197 مليون فرنك سويسري.

وظيفة منظمة التجارة العالمية [16]:

- ✓ إدارة الاتفاقيات التجارية لمنظمة التجارة العالمية.
- ✓ إطار للمفاوضات التجارية.
- ✓ تسوية المنازعات و الخلافات التجارية.
- ✓ مراقبة السياسات التجارية الوطنية.
- ✓ المساعدة الفنية والتكوين للبلدان النامية.
- ✓ التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

❖ 7.2. لجنة الأمم المتحدة للتجارة الدولية (الأونسيترال) (UNCITRAL)

تدرس الأونسيترال مشروع قانون لتوحيد قواعد التجارة الدولية ، من أجل توحيد الممارسات التجارية وتكييفها مع تطور تقنيات النقل و اللوجستيات، وتسهم الأونسيترال في تعزيز سيادة القانون في العلاقات التجارية والتجارة الدولية وفي تطور سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وتمثل أنشطتها نقطة الفصل بين الاثنين ولكن أيضا بين القانون العام والقانون الخاص. تؤثر الإصلاحات المعيارية الناتجة عن عملها على التنمية الاقتصادية والتجارية للدول [17].

❖ 16 منظمة التجارة العالمية ، الموقع الإلكتروني: https://www.wto.org.

❖ 17 الأونسيترال ، الموقع الإلكتروني: https://www.uncitral.org.

❖ 8.2. صندوق النقد الدولي (IMF)

صندوق النقد الدولي هو منظمة تضم 189 دولة، مهمتها تعزيز التعاون النقدي الدولي لضمان الاستقرار المالي و تسهيل التجارة الدولية ، و المساهمة في مستوى عال من العمالة والاستقرار الاقتصادي والحد من الفقر.

يحتل صندوق النقد الدولي مكانة مركزية في النظام النقدي الدولي، وهذا يعني في نظام المدفوعات الدولية وأسعار الصرف بين العملات الوطنية التي تسمح بالمعاملات الدولية.

تهدف المؤسسة إلى منع الأزمات المنهجية من خلال تشجيع الدول على اعاد سياسات اقتصادية سليمة. كما يوحي اسمه ، فهو في نفس الوقت صندوق يمكن للدول الأعضاء التي لديها احتياجات تمويل مؤقتة أن تطلب منه معالجة مشاكل ميزان المدفوعات الخاصة بها [18].

القسم الثالث : التجارة الخارجية في الجزائر:

حتى الاستقلال، كانت التجارة الخارجية الجزائرية جزءًا من التجارة الخارجية لفرنسا، ولكن منذ عام 1963 ، كانت الدولة الجزائرية تدير جميع عمليات الاستيراد والتصدير. استمر هذا الوضع الاحتكاري حتى نهاية الثمانينيات وبداية التسعينات ، عندما بدأت التجارة الخارجية عملية تحرير.

❖ 1.3. تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

بدأت هذه الفترة خلال الربع الأول من عام 1994 ، بإبرام اتفاقية التكيف الهيكلي مع صندوق النقد الدوليFMI [19].

تم فرض تدابير أكثر صرامة على المصدرين ، بما في ذلك:

- ✓ إنشاء شهادة تفتيش تشهد على المطابقة وكمية المنتجات المعدة للتصدير ؛ المنتجات الزراعية والغذائية لديها علامة الجودة ويتم إعفاء المنتجات الصناعية من شهادة التفتيش هذه.
- ✓ تحديد النسبة المئوية لعائدات التصدير التي سيتم إدخالها في حسابات العملة "الأشخاص الاعتباريين" بنسبة 50٪ لأي منتج خارج النسب المنصوص عليها في المادة 90-02 المؤرخ في 1990/08/06 العميل المصدر يمكن أن يستفيد وفقا للمادة رقم 03 مقدما على التصدير حسب النماذج المنظمة وفقا للتعليمات المعمول بها .

تجدر الاشارة إلى دور وزارة التجارة في التصدير:

- ✓ إنشاء نظام معلومات حول العلاقة للمبادلات التجارية الخارجية.
- ✓ إنشاء بعثات تجارية في الخارج و التنشيط للخدمات التجارية.

❖ 18 صندوق النقد الدولي ، الموقع الإلكتروني: https://www.imf.org.

❖ 19 الآنسة صالحي سعاد ، اغي امال ، مذكرة تخرج : دور العبور في التجارة الخارجية ، دفعة 2006-2007.

- ✓ في مجال التأمين على الصادرات ، نص قانون المالية لعام 1994 ، المادة 166 ، على أن تتحمل الدولة ما يسمى بالمخاطر السياسية.
- ✓ تم وضع لائحة لتعديل اللائحة التي تحدد أسعار الصرف في اطار المنح التعويضية عن النفقات المتكبدة خلال البعثات المؤقتة في الخارج.
- ✓ نص قانون المالية لعام 1996 في المادة 196 على دعم الدولة لتشجيع الصادرات خارج المحروقات . ومع ذلك ، من الواضح أن الدعم المالي المقدم من هذه المادة غير كاف بالنظر إلى هدف الحكومة المتمثل في تخصيص 02 مليار دولار لعام 2000 للصادرات خارج المحروقات.

في الواقع ، يقتصر هذا الدعم على تغطية النفقات التالية فقط كما تم التعبير عنها في المادة 195 ، وهي:

- ✓ التبادلات المتعلقة بدراسة الأسواق الخارجية ، معلومات التصدير والدراسة لتحسين جودة المنتجات والخدمات للتصدير.
- ✓ مساعدات الدولة لتشجيع الصادرات بتقديم المعلومات من خلال المشاركة في المعارض والمعارض في الخارج.
- ✓ تنص المادة 195 ايضا على تطبيق التشريعات التي تفيد بشكل منهجي الشركات المصدرة للمنتجات خارج المحروقات
- ✓ الإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على المواد الخام والمدخلات والسلع الأخرى المستوردة فيما يتعلق بتصنيع المنتجات المعدة للتصدير ، على أن يتم الإبقاء على الإعفاءات الضريبية الممنوحة بالفعل.
- ✓ بمعدل مخفض ، أجر أو سند مساهمة صاحب العمل في الضمان الاجتماعي بما يتناسب مع معدل تداول رأس المال بالعملة الصعبة .
- ✓ ائتمان التصدير.

❖ 2.3. الاتفاقيات الدولية للجزائر

○ اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

دخلت الاتفاقية الأورو-متوسطية لتأسيس اتفاقية بين الجزائر والجماعة الأوروبية حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005، تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز الحوار السياسي والاقتصادي ، وتعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية ، وتهيئة الظروف للتحرير التدريجي للتجارة في السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

تمثل الأحكام الجمركية المتعلقة بحركة البضائع بين الجزائر والجماعة الأوروبية القضية الرئيسية التي تهم المتعاملين الاقتصاديين (المستوردون والمصدرون).

هذا الجانب مأخوذ من البند رقم 02 من الاتفاقية بعنوان "حرية حركة البضائع".

على هذا النحو ، ينص الاتفاق على العديد من خطط منح امتيازات التعريفات لصادرات المنتجات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي والواردات الجزائرية للمنتجات الناشئة أو الاصلية من داخل الاتحاد ، سواء كانت صناعية أو زراعية.

تعتبر المنتجات التي منشأها الجزائر أو المجموعة الاوروبية : المنتجات التي تم الحصول عليها كليا في الجزائر أو في الاتحاد والمنتجات التي تم الحصول عليها في جزء واحد أو آخر وتحتوي على مواد لم يتم الحصول عليها كليا هناك. تم الحصول عليها من حيث أن هذه المواد كانت موضوعًا للعمل أو المعالجة الكافية في الجزائر أوفي الاتحاد بما يتجاوز ظروف العمل التي تخضع لها في المادة 07 من البروتوكول رقم 06 من الاتفاقية .

في إطار إنشاء منطقة تجارة حرة بين الجماعة الأوروبية ودول المغرب العربي (الجزائر وتونس والمغرب) ، تم وضع قواعد مشتركة على التراكم في استخدام المواد الصادرة من الدول الشريكة. يعطي هذا الاستخدام المنتجات الطابع الأصلي في البلد الذي تم فيه صنعها. من المفهوم أن هذا النوع من التراكم لا يمكن تنفيذه إلا عندما يكون لدى البلدان المغاربية قواعد متطابقة فيما يتعلق بتعريف المنشأ او الاصل [20].

- اتفاقية الشراكة مع المنطقة العربية الكبرى (GZALE)

دخلت اتفاقية تسهيل وتنمية التجارة بين الدول العربية حيز التنفيذ في 1 يناير 2009.

تنص هذه الاتفاقية وبرنامجها التنفيذي على إنشاء منطقة تجارة حرة عربية بين الأطراف المتعاقدة. هدفها هو إحياء عملية التكامل الاقتصادي العربي.

تطبق أحكام هذه الاتفاقية وبرنامجها التنفيذي على المنتجات التي تنشأ في هذه المنطقة والتي يمكن تبادلها بموجب نظام تعريفي تفضيلي بين الجزائر والدول العربية باستثناء قائمة المنتجات المستبعدة من المزايا الضريبية.

تستفيد المنتجات التي تنشأ في الدول العربية ، وغير المستبعدة من منطقة التجارة الحرة العربية ، سواء تم استيرادها إلى الجزائر أو تصديرها من الجزائر إلى بلد عربي ، من الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والضرائب. والضرائب ذات الاثر المماثل.

من أجل تجنب الممارسات الاحتيالية والحفاظ على مصالح الخزانة العامة ، لا يمكن الاستغناء عن تحديد منشأ البضاعة وضوابطها ؛ يجب أن تمتثل جميع السلع المستوردة أو المصدرة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية (GZALE) لمبدأ القواعد المنصوص عليها في المادة رقم 09 من الاتفاقية. تخضع هذه القواعد لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المسؤولة عن تنفيذ البرنامج التنفيذي [21].

❖ 20 وزارة التجارة ، "ملخص إجراءات التجارة الخارجية" ، ALGEX، 2008 ، ص 14.

❖ 21 الارتباط بالمنطقة العربية الكبرى ، الموقع الإلكتروني: https://www.douane.gov.dz.

❖ 3.3. انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية

العضوية في منظمة التجارة العالمية ليست تلقائية،بل يجب الحفاظ على سلسلة من المفاوضات بين هذه المنظمة والبلد الذي يظهر الرغبة في الانتماء والتي يجب أن تتحمل سلسلة من تكاليف التكيف القطاعي والمؤسساتي .

بالنسبة للجزائر ، تم اظهار رغبة الانضمام للنظام المتعدد الأطراف منذ عام 1987 مع اتفاقية الجات ثم مع منظمة التجارة العالمية منذ عام 1994. وحتى عام 2015 ، لم يتم الانتهاء من هذه العملية بعد ، 12 جولة تتميز بتعقيدها وطول عمرها ، مما جعل من الممكن التعامل مع أكثر من 1900 [22] سؤال متعلق بالنظام الاقتصادي الوطني.

في هذا القسم الفرعي ، سنتحدث عن جولات المفاوضات بين الجزائر ومنظمة التجارة العالمية.

في عام 1987 [23] ، وهو أول تطبيق للجزائر على الانضمام إلى الجات ، عانى الاقتصاد من أزمة خطيرة بسبب انعكاس أسعار النفط قبل عام، تتميز السنوات التالية بتدهور الحالة على ثلاثة مستويات: اقتصادية واجتماعية وأمنية.

وبالتالي ، لم يعد الانضمام إلى الجات أولوية بالنسبة للحكومات المتعاقبة ، على الرغم من حقيقة أن إصلاح التجارة الخارجية وضعت بين فبراير 1986 ويوليو 1987 ،و أكثر خطوة اهمية اعتمدها مشروع الإصلاح هي إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

وستستمر هذه الحالة حتى يوليو 1996 ، عندما قدمت الجزائر مذكرتها بشأن التجارة الخارجية ، ثم حتى أبريل 1998 عندما عقد الاجتماع الأول لفرقة العمل بشأن الانضمام إلى الغات. سيؤثر حدثان بشكل مباشر على مقترح الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

الأول، من الناحية الزمنية ، هو التشكيك في المشروع السياسي للإصلاحات هيكلية، بسبب الصعوبات الاقتصادية الكلية والقطاعية، وعواقبها الاجتماعية والسياسية وتدهور الوضع الأمني في البلاد (عواقب برامج التكيف الهيكلي والعشرية السوداء) .

في الواقع، في عام 1994، تفاوضت الجزائر عل برنامج التكيف الهيكلي (SAP) والذي أصبح تنفيذها اولوية على التبعية للانضمام للجات ومنظمة التجارة العالمية ، نظرا لحالة وقف المدفوعات غض النظر عن موقع البلد. في المقابل ، تطلبت SAP إعادة فتح ملف منظمة التجارة العالمية. وهذا سيقود الجزائر في تموز / يوليو 1996 ، لتقديم مذكرتها للتجارة الخارجية. الحدث الثاني هو على وجه التحديد اختفاء اتفاقية الغات واستبدالها بمنظمة التجارة العالمية في نهاية مفاوضات جولة أوروغواي (1986-1994).

❖ 22 الموقع الإلكتروني https://www.medafco.org .

❖ 23 مهدي عباس ، الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، هارمان ، 4/2009 (رقم 71) ، https://www.cairn.info.org .

لقد غير الانتقال من اتفاقية الجات إلى منظمة التجارة العالمية شكل وطبيعة التعددية التجارية ، ولكن أيضا عملية الانضمام ، التي أصبحت أكثر تعقيدا بكثير. بالنسبة للجزائر ، يؤدي هذا إلى تعديل هيكلي ومؤسسي واسع النطاق ، مما يقلل إلى حد كبير الحيز السياسي لاستراتيجية التنمية الوطنية.

لا يبدو أن هذا التحول الكمي والنوعي للقيود المتعددة الأطراف كان متوقعًا من قبل المفاوضين الجزائريين منذ مذكرة عام 1996 ، التي تم تحديثها في عام 2001 ، لا يذكر سوى التجارة في السلع (الصناعية والزراعية) ويتجاهل المجالات الجديدة (الخدمات ، الملكية الفكرية ، وما إلى ذلك).

في عام 2002، كان للجزائر مذكرة ارتباط ثانية بفائدة صغيرة تتعلق بميزان المدفوعاتها والتي بدأت في استعادة علامات الصحة الجيدة، وذلك بفضل الزيادة الناجمة عن عائدات النفط لهذه الأخيرة في السوق العالمية .

عُقدت الجولة العاشرة [24] في 17 كانون الثاني (يناير) 2008 ، وتم استلام 96 سؤالًا (33 سؤالًا من أسئلة الاتحاد الأوروبي و 63 سؤالًا من الولايات المتحدة) حول اعتماد قوانين جديدة بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة والإجراءات الصحية والصحة النباتية والملكية الفكرية (TRIPS) ومكافحة الإغراق والتدابير الوقائية والتعويضية. هذه هي في المقام الأول سياسات الأسعار ، والتقييم الجمركي ، واستيراد الأدوية والمشروبات الكحولية.

تم تعليق مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2008 [25] لاستئنافها في أبريل 2013 لصالح الجولة الحادية عشرة التي عقدت في جنيف ، سويسرا ، وتواجه عوائق جديدة (حواجز) متعلقة بتطور تنظيم منظمة التجارة العالمية للاقتصاد الجزائري.

يعد وقف صادرات النفايات الحديدية وغير الحديدية في عام 2009 والقيود المفروضة على واردات الأدوية التي أدخلت في عام 2011 والالتزام بالانضمام إلى شريك جزائري لتكون قادرًا على التجارة في الجزائر من أهم نقاط التعثر الجديدة. في مفاوضات صعبة بالفعل بسبب جملة أمور منها حظر استيراد السيارات المستعملة ودعم الصادرات من خلال الصندوق الوطني الخاص لترويج الصادرات وسعر الغاز ، مدعوم لتلبية الاحتياجات المحلية ويتماشى مع السعر العالمي للسوق الخارجي.

منذ انعقاد الجولة الأخيرة (12) من المفاوضات المتعددة الأطراف في جنيف مارس 2014، تلقت الجزائر 131 الأسئلة الإضافية التي تم تجهيزها من قبل الوزارات المختلفة لتحرير التجارة، هذه الأسئلة تركز على التشريع الجزائري و الامتثال لقواعد منظمة التجارة العالمية. تأتي الأسئلة المطروحة بشكل رئيسي من شركاء مهمين مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الذين لا يريدون المساومة على فرص شركاتهم في البلاد. في هذه المفاوضات ، تعمل الجزائر بشكل خاص على تعزيز معدل الرسوم الجمركية المفروضة على واردات البضائع بمستوى أعلى من المعدلات المطبقة ، مع العلم أنه حتى لو وافقت منظمة التجارة العالمية على الحفاظ على المعدل الأولي المرتفع سوف تطلب تخفيضه على مدى فترة طويلة. وبهذا المعنى ، تم اعتماد قائمة بالمنتجات الحساسة التي تتفاوض الجزائر من أجلها على تعريفة بنسبة 45٪ ، أي بمعدل أعلى من المعدل المطبق وهو 30٪.

❖ 24 عابد التيلوة ، الجزائر تكافح من أجل سحب انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية ، 2008/04/21 ، الموقع الإلكتروني: https: //www.Algerieactualité.dz.

❖ 25 الموقع الإلكتروني: https://www.medafco.org.

الخلاصة

شهدت التبادلات الدولية تطوراً كبيراً منذ القرن الثامن عشر ، يرجع هذا التطور لنمو الاقتصاد العالمي في مراحله المختلفة ، مثل الثورة الصناعية وظهور المنظمات والاتفاقيات الدولية التي لعبت دورًا هامًا في تنمية التجارة الدولية التي شجعت البلدان النامية مثل الجزائر على الشروع في سياسات التحرير الاقتصادي والتجاري والانفتاح على التجارة الدولية.

بدأت لوائح التجارة الخارجية التي كانت من أولويات الدولة الجزائرية في تحرير نفسها للوفاء بمتطلبات التمويل في إطار دعم المتعاملين الوطنيين وبمناسبة انضمام الدولة المقبل لمنظمة التجارة العالمية، ومع ذلك ، نلاحظ أن الجزائر قد استغرقت وقتاً طويلاً في تحقيق انفتاحها على الأسواق الخارجية وأنها لا تزال في طور التحول إلى اقتصاد السوق ، نظراً للمراحل التي لا حصر لها والتي ينظم من خلالها الإطار القانوني للتجارة الخارجية للوصول إلى المرحلة الحالية.

الفصل الثاني

مقدمة

يتطلب التسليم الجيد للبضائع تدخل العديد من المحترفين. كل واحد منهم عبارة عن رابط في سلسلة دوره هو تسليم البضائع ، في ظل أفضل الظروف ، والوقت ، والتكلفة ، والأمن ... من المصدر إلى المستورد. يتم توفير رابط في هذه السلسلة من وكيل العبور ، الذي تتمثل مهمته في تنفيذ العمليات الإدارية والتجارية المتعلقة بالحركة الدولية للبضائع.

لضمان الجميع لأدوارهم، يجب على وكلاء الشحن التكيف مع التغييرات في العمليات التجارية والممارسات الجديدة لمساعدي النقل والالتزام بتقديم خدمات أكثر جاذبية من حيث السرعة والتسهيلات والتنسيق جيد مع جميع أصحاب المصلحة.

في هذا الفصل ، نركز على خصائص وكيل الشحن ، ووظائفه ، وقضايا العبور المستقبلية وتطويرها ، بالإضافة إلى علاقة وكلاء العبور مع المساعدين الآخرين للنقل.

الفصل الثاني: الشحن الجمركي للبضائع

القسم الأول : الإطار المفاهيمي للعبور

وكيل الشحن هو الشخص الذي يتدخل في التبادلات الدولية ، وهو يلعب دورًا مهمًا للغاية في هذا الأخير ويعتبر وكيل الشحن وسيط هدفه ، على وجه الخصوص ، إنجاز ثلث إجراءات مرور البضائع من منطقة جمركية إلى آخرى.

1.1 التزامات وكيل الشحن

في هذا الجزء سنرى أولاً الالتزامات العامة لوكلاء الشحن المستمدة من التفويض وتحديد ثانيًا بدقة أكثر ما هو التفويض الممنوح إلى وسيط النقل لدينا.

1.1.1التزامات العامة لوكيل الشحن من خلال التفويض :

وتعتبر التزامات وكيل الشحن ، الذي يعمل كوكيل ، كبيرة بالمقارنة مع التزامات الموكل [26].

1.1.1.1التزامات الوكيل :

يمثل الممثلون موكليهم و يتحملون المسؤولية عن الأفعال القانونية التي يقومون بها باسم العملاء نيابة عنهم، تمت مناقشة التأهيل في بعض الأحيان، بسبب إنجاز الأعمال المادية للوسيط .

هذه هي حالة وكيل الشحن المسؤول عن إعادة شحن البضائع وهو يقوم بتنفيذ الأعمال القانونية اللازمة لهذه العملية نيابة عن موكله ، ولكن يمكنه أيضًا تنفيذ العمليات المادية بنفسه (تفريغ البضائع وتحميلها ونقلها من مركبة إلى أخرى). هذه العمليات لا تغير مؤهلات العقد.

يجب الاحتفاظ بوجود تفويض بمجرد أن يمثل الوسيط موكله، حتى لو كان العقد يتضمن خدمات ذات طبيعة مادية ضرورية لإنجاز المهمة الموكلة إليه.

في هذا الصدد ، فهو ملتزم بالعديد من الالتزامات تجاه موكله :

- واجب المعلومات :

يفرض الفقه على الوكلاء المختلفين واجب الإبلاغ وتقديم المشورة و هذا هو حال الوكيل الجمركي ، الذي يتعين عليه إبلاغ مديره بالإجراءات الشكلية المتعلقة بشروط استيراد أو تصدير البضائع ، ولفت انتباهه إلى المستندات اللازمة وشروط نقل البضائع. لا يمثل هذا الالتزام أي خصوصية ، فالفقه القانوني يتعرف به فيما يتعلق بجميع المهنيين .

❖ 26 دروس في القانون البحري ، النقل والقانون الدولي ، الموقع الإلكتروني: https://docs.school/theme/law.

❖ الالتزام بتنفيذ طلبات و أوامر العميل :

يجب على الوكيل تنفيذ الأعمال التي تتطلبها المهمة الموكلة إليه وإرسال أوامر العميل او المفوض إلى مقدمي الخدمات المعنيين. وهو لا يضمن تنفيذها ، لكنه يتحمل مسؤوليته إذا لم ينفذ مهمته، و وكيل الشحن ، الذي يسلم البضاعة إلى شركة نقل أخرى غير الناقل المعين ، مسؤول أيضا عن أفعاله، وهو نفس الشيء بالنسبة للوكيل الذي لا يهتم بصياغة مستندات النقل.

❖ الالتزام بتقديم التقارير (المساءلة و المحاسبة) :

يجب على كل وكيل إعطاء تقرير لمهمته. كجزء من مسؤوليته ، يلتزم الوكيل بإبلاغ مفوضه بتنفيذ مهمته ومتابعتها. على وجه الخصوص ، يجب عليه إبلاغه بالصعوبات التي يواجهها وقد يطلب المزيد من التعليمات، و يتحمل المسؤولية الوكيل الذي لا يمتثل لهذا الشرط،و هذا هو حال وكيل الجمارك الذي لا يُبلغ العميل بالبيع المرتقب لبضائعه الموضوعة على شحنة وكيل الشحن الذي لا يبلغ الموكل بالتأخير في وصول الشحنة او المركبة.

2.1.1.1 التزامات الموكل او المفوض :

من المهم معرفة كيفية التزام الموكل بالوكيل و العلاقة التي تربط بينهما وربما بأطراف أخرى.

- فيما يتعلق بالممثل او الوكيل :

فيما يتعلق الوكيل ، يكون تعهد المساعدين للنقل مقابل رسوم ، وبالتالي فإن الموكل مدين بالتزام بالدفع لوكيله، ومع ذلك هذا الالتزام غير مصحوب بامتياز محدد، فقط مفوض الجمارك يمكن إخضاعه في امتياز الجمارك، بعد أن يسترد المبالغ منه[27].

- فيما يتعلق بالغير او الأطراف الأخرى :

يجب على المتعهد او الموكل الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها الوكيل نيابة عنه و كل شيء يتم ، كما لو انه قد اداه بنفسه . الموكل لا يرتبط ، من حيث المبدأ ، بالأفعال التي تتجاوز التعهد ، ما لم يصادق عليها. ومع ذلك يحتفظ قانون السوابق القضائية بالتعهد الواضح، معتبرة أن الموكل ملزم اتجاه الغير على ما يبدو عندما يكون تصرف الوكيل مشروعا.

1.1.2 التزامات وكيل الشحن في سياق العبور :

يقوم وكيل الشحن بغض النظر عن طريقة النقل (البحر ي، الجو ي، البري) ، بتصميم وتنسيق عمليات النقل والعمليات ذات الصلة (التخليص الجمركي والتأمين والتخزين). يتفاوض بعض وكلاء الشحن حول التعريفات مع شركات النقل، ويقدمون لعملائهم معدلات تجميع جذابة مقارنة بتكلفة الشحنات الفردية.

27 محكمة النقض التجارية بتاريخ 1999/02/02: نشرة مدنية ، رقم 39.

إن أنشطة وكيل الشحن متعددة الأوجه للغاية. ويلتزم بإنجاح عملية النقل في المواعيد النهائية ، ويضع ويوقع على بوليصة الشحن ، ويغطي التأمين على البضائع. إن وكيل الشحن في وضع جيد لإبلاغ المصدرين والمستوردين بإجراءات التخليص الجمركي أو إجراءات الدخول ، والتأشيرات القنصلية ، وشهادات المنشأ ، وسندات الشحن ، والاعتمادات المستندية ، إلخ. وهو يحدد عروض أسعار النقل ، والتخليص الجمركي ، والتأمين ، والتخزين اللازم ، ويقدم المقترحات وفقًا للمصطلحات التجارية اللازمة . يعتمد اختيار وكيل الشحن على طبيعة النشاط، كما يعتمد ايضا على طريقة النقل المستخدمة وطبيعة البضائع المتداولة وقيمتها.

معايير الاختيار هي: الكفاءة والموثوقية والسرعة والسلامة والتكلفة [28].

2.1 الأدوار المختلفة التي يمسكها وكيل الشحن :

إذا عرّف Larousse "وكيل الشحن" بأنه مندوب شحن لاستيرادهم وتصديرهم ، فإن نطاق خدماته أكبر بكثير و يمكن تقسيمها وفقًا لفئة الأنشطة ووفقًا لوظائفها.

I.2.1. أنشطة وكيل الشحن

أنشطة وكلاء الشحن متنوعة للغاية ، ولكن بالمعنى الأوسع يمكن تقسيمها إلى أربع فئات رئيسية: [29]

أ) أنشطة "المادة الرمادية" :

سوف يقوم وكيل الشحن بإبلاغ العميل على أكثر الطرق ملائمة، على التصميم العام للنقل وحجز أجرة النقل.

(ب) الأنشطة المادية للتصدير والاستيراد :

في التصدير ، سوف يقوم وكيل الشحن بتنفيذ أنشطة الرسائل ، والهروب ، والفوائد. عند الاستيراد، يتلقى إشعار الوصول إلى المرسل إليه ويأخذ على عاتقه البضائع (البحر أو الجو). وسيقوم بتنفيذ عمليات المناولة ، التفكيك ، التخزين ، التصريح الجمركي ، بعد التوجيه عن طريق السطح وربما تسليم للمنزل.

ج) الأنشطة الإدارية :

وتشمل جميع الإجراءات الإدارية والتجارية والإجراءات الجمركية والتأمين الذي يقوم به وكيل الشحن.

د) الأنشطة المالية :

في هذا النشاط ، يدفع وكيل الشحن تكاليف الشحن ويغطي مخاطر التصدير ولكن يجب القول أن جميع هذه الأنشطة نادرا ما يتم تنفيذها بالكامل من قبل نفس الوسيط.

- 28 دروس في القانون البحري والنقل والقانون الدولي ، الموقع الإلكتروني: https://docs.school/theme/cours+droit+maritime+transports.
- 29. السيدة لونيس كتيبة ، أوزين نوريا ، كيزي خديجة ، مذكرة تخرج (ليسانس علوم اقتصادية): دور وكيل الشحن في عمليات التجارة الخارجية ، الدفعة 2013-2014.

2.21.. وظائف وكيل الشحن :

يوفر وكيل الشحن أيضا وظائف مختلفة:

أ) وكيل الشحن كمندوب جمركي :

وفقا لقانون الجمارك الجزائرية، وكيل الجمارك، هو "أي شخص طبيعي أو اعتباري التي وافقت عليه الإدارة الجمركية او فوضته لتنفيذ للآخرين الإجراءات الجمركية المتعلقة بإعلان البضائع بالتفصيل على كل إقليم التراب الوطني ".

يقوم مفوض الجمارك بتنفيذ العمليات الإدارية للتسجيل ، وإعداد الوثائق الجمركية و يوفر أو يشرف على الروابط الفنية والإدارية المتعلقة بالحركة الدولية للبضائع.

الوسيط الجمركي هو وسيط محترف يكون مسؤولاً عن القيام ، تحت مسؤوليته وباسمه الخاص ، بنقل البضائع نيابة عن العميل ، مع اختيار الطرق والوسائل. وهو يعالج النقل من طرف إلى طرف وهو ملزم ، في هذا الصدد ، بالتزام نتيجة. وقد يكون مسؤولاً عن أخطائه الشخصية أو بسبب الناقلين الدين أوكل إليهم البضاعة. ويتمتع بمطالبة تفضيلية عن قيمة البضاعة الموكلة إليه [30].

يجب على أي وسيط جمركي أن يكون لديه اتصال عن بعد بنظام إدارة المعلومات الجمركية و الجمارك"S.I.G.A.D".

موافقة الوكيل الجمركي وطنية. يتم منحها بقرار من المدير العام للجمارك لفترة غير محددة. يتم إخطار القرار إلى الطرف المعني بمجرد توقيعه.

(ب) وكيل الشحن باعتباره مندوب مكلف بالبضائع :

عند وصول السفينة إلى وجهتها ، لا يمكن للمستفيدين من البضائع تنفيذ العمليات المختلفة المطلوبة لمرور هذه البضائع في الميناء.

في هذه الحالة يتدخل وسيط آخر ، وهو المندوب المكلف بالبضائع. يمكن لهذا الشخص الطبيعي أو الاعتباري أن يجنب المستفيدين (المستورد/ المصدر) من العوائق التجارية الإدارية ،القانونية أثناء مرور هذه البضائع داخل ميناء أجنبي.

يقوم القائم بأعمال الشحن بالعمل كعامل مدفوع الأجر من قبل المستفيدين من البضائع ، ويستلمها إلى حسابهم.

❖ 30 المرسوم التنفيذي رقم 10-205 المؤرخ 14 نوفمبر 2010 - الذي يحدد الشروط والإجراءات لممارسة مهنة المفوض (المادة 78 مكرر).

سيكون وكيل الشحن عندما يتصرف بوصفه مندوب بضائع في مكان المرسل إليه لاستلام البضائع. من أجل تسليم البضاعة إلى المرسل إليه أو ممثله ، يجب عليه تقديم سند شحن أصلي [31].

ج) وكيل الشحن كمسؤول لوجستي

اللوجستيات هي مهنة متغيرة وعلى الرغم من أنها معروفة منذ أكثر من أربعين عاما ، إلا أنها اكتسبت أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة.

يتم تعريف الخدمات اللوجستية لغرض وكيل الشحن باعتبارها خدمة متكاملة ، إذا كانت جزءًا فقط من سلسلة التوريد أو التوزيع الكامل ، إذا كانت جزءًا من إدارة عالمية لعملية تجارية .

لذلك يجب اعتبار اللوجستيات ككل استراتيجية حيث مفاهيم التخزين والنقل ليست سوى جزء من خدمة عالمية..

في مصطلح الخدمات اللوجستية نجد اليوم:

- التكفل بالمنتج في نهاية سلسلة الإنتاج
- تكييف او التعليب
- التخزين
- إعداد الطلب
- التوزيع
- الفوترة
- إدارة المرتجعات او العوائد.

يمكن لوكيل الشحن أن يكون له تأثير حاسم على خلق القيمة المضافة التي يستفيد منها المنتج. يمكن تقسيم الخدمات اللوجستية الصناعية إلى قسمين. أحدهما هو اللوجستيات المادية التي تتعلق بالنقل والتوزيع والتخزين المتكرر والمناولة. والآخر هو الإدارة اللوجيستية التي تتعامل مع تنظيم وإدارة تدفق البضائع [32].

د) وكيل الشحن وكيلا للمناولة :

تتطلب حركة البضائع خدمات المناولة ، التي تهدف إلى تحميل أو تفريغ المركبات أو التخزين. ويجوز تنفيذ هذه الخدمات بموجب عقود منفصلة عن عقد النقل ، سواء كان يعهد بها إلى شركات متخصصة ، أو أن الأطراف في عملية النقل تعتزم الفصل بين مختلف مراحلها عن طريق إبرام العديد من العقود.

❖ 31 دروس حول القانون البحري والنقل والقانون الدولي ، الموقع الإلكتروني: https://docs.school/theme/cours+droit+maritime+transports.

❖ 32 دروس في القانون البحري والنقل والقانون الدولي ، الموقع الإلكتروني: https://docs.school/theme/course+droit+maritime+transportation.

خلال مهمته ، يجب على وكيل الشحن استدعاء شركة أخرى للتعامل مع تعليمات مديره او موكله، أو أنه سوف يعتني بهذه العملية بنفسه.

من المتوقع أن تكون شركة المناولة مسؤولة عن تنفيذ عمليات المراقبة أثناء التحميل أو التفريغ:

- ✓ إذا كانت الشركة تعمل نيابة عن الناقل ، تظل الأخيرة مسؤولة أمام مالك البضاعة.
- ✓ إذا كانت الشركة تعمل نيابة عن الشاحن، يتم اعفاء الناقل من التزاماته أو مسؤوليته عن طريق تدخل شركة مختصة بهذه الصفة[33].

عندما يتدخل وكيل الشحن في عمليات المناولة، يتعين عليه التعامل مع التحميل والتفريغ والشحن و التخزين و الإرساء والرصيف أو المستودعات.

3.2.1. دور وكيل الشحن :

دوره هو استلام البضائع وإعادة شحنها. إنه يلعب دورًا للربط بين مرحلتين للنقل. قد تكون الأدوار الأخرى موجودة في النقاط التالية: [34]

- ✓ إنه يتعامل مع النقل أولاً. ويجوز له بعد ذلك أن يتحمل نقل (تحميل وتفريغ من واسطة نقل إلى أخرى للتسليم المتعدد الوسائط)، وأخيرا تسوية و دفع ثمن حالة التسليم؛ نقدا عند التسليم
- ✓ تطبيق اللوائح ، لا سيما تلك التي تمليها الجمارك ؛
- ✓ يجب عليه أيضًا التحكم في السلع والتحقق من حالتها (مثل الضرر) وأوزانها وأحجامها ؛
- ✓ يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الإجراءات الجمركية ؛
- ✓ عليه أن يدفع مقابل وسائل النقل المختلفة التي ربما يكون قد تعاقد عليها من الداخل.

❖ 33 دروس في القانون الدولي لنقل القانون الدولي ، الموقع الإلكتروني: https://docs.school/theme/cours+droit+maritime+transports.

❖ 34. السيدة لونيس كاتيبا ، أوزين نوريا ، كيزي خديجة ، مذكرة تخرج (ليسانس علوم اقتصادية): دور وكيل الشحن في عمليات التجارة الخارجية ، الدفعة 2013-2014.

❖ 1.3.2.1 الدور الرئيسي لمقدم الشحن (تنفيذ العمليات القانونية الوسيطة)

✓ دوره ينطوي على رعاية جميع العمليات القانونية التي يجب أن تتم بين لحظة تسليم البضاعة من قبل الناقل الأول [35]:

✓ التعرف على البضاعة ؛

✓ الاحتياطي المتخذ في حالة وقوع ضرر ؛

✓ توقيع مذكرة التسليم ؛

✓ التعاقد لصالح العميل العقد الثاني للنقل ؛

✓ في غضون ذلك ، سيكون قد أتم العمليات الجمركية وتخزين البضاعة ؛

✓ يمكن لموكلهه أن يعهد إليه وأن يبلغه: تقديم المشورة للعميل بشأن طريقة توجيه وتغليف بضائعه وفقًا للوجهة المقصودة ، ومعلومات عن التعريفات المطبقة على نفس خط الملاحة ، على السفينة المختارة ، تاريخ التحميل.

❖ 2.3.2.1 دور ملحق وكيل الشحن (التصرف فيزيائياً على البضائع)

يمكن أن تعقد بعثات إضافية معينة:

✓ المستودعات

✓ الحراسة

✓ تغليف البضائع في انتظار النقل التالي

✓ وضع البضائع في مجموعات وفقا لوجهتها.

3.3.2.1. أجور وكيل الشحن

✓ تمثل رسوم التدخل والتكاليف الإضافية للملفات المعالجة هوامش منخفضة فيما يتعلق بأهمية العمل المقدم. في التشغيل ، تأتي مكافأة وكيل الشحن [36]:

✓ لجان التفاوض مع الناقلين ؛

✓ الهوامش المأخوذة على عمليات المناولة ومنح التأمين.

✓ ومن ثم فإن وظيفته المزدوجة هي "المساهم" للشحن لشركات النقل و "المنظم" التي تبرر مكافأته.

3.1. حقوق وكيل الشحن :

يحق لوكيل الشحن أن يفرض رسومًا على عملائه ويحصل على الاجر مقابل الخدمات التي يقدمها.

❖ 35 نيكولاس. P. Y. (1978) ، "وكيل الشحن ومفوض النقل" ، الطبعة DMF ، باريس ، ص 195 .

❖ 36 جان بيلوتي ، "النقل الدولي للسلع و البضائع " ، الطبعة الخامسة ، 2015 ،ص 68.

1.3.1 رسوم الفواتير أو حق الفوترة :

فيما يتعلق بالفوترة ، يختلف الأمر اعتمادًا على ما إذا كان الاستيراد أو التصدير. تبدأ الفاتورة بعنوان "الموضوع" الذي يجب إكماله بشكل صحيح. "مخاوف او اخطار" أمر ضروري. وهي تحتوي على معلومات أساسية: المراجع ، عدد الطرود ، الأوزان ، العلامات التجارية والأرقام ، طبيعة البضاعة ، القيمة ، وطريقة النقل وتاريخ الوصول ، مما يتيح التحقق من المواعيد النهائية [37].

التكاليف المختلفة التي قد تصدر عنها فواتير للمفوضين او الموكلين أثناء عمليات النقل والتي تعطي الحق في السداد هي:

- ✓ تحصيل الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة ؛
- ✓ رسم الخصم 1 ٪ ، ودعا "استحقاق المتلقي" ؛
- ✓ الضرائب الحكومية على الخمور أو الرسوم البيطرية ؛
- ✓ لجنة التدخل ؛
- ✓ ائتمان الاختطاف او الرفع او السرقة ؛
- ✓ المقدم المالي ؛
- ✓ رسوم الملفات
- ✓ معالجة الكمبيوتر للتخليص الجمركي.
- ✓ مصاريف أخرى مثل تكاليف الهاتف التي يتحملها وكيل الشحن لموكله ؛
- ✓ لجنة العبور.
- ✓ رسوم إضافية مثل التغليف الإضافي أو الشحن الاستعجالي.

2.3.1. حق الأجر :

لا تظهر رسوم وكلاء الشحن في الفواتير ، فمصدرها الرئيسي هو في الواقع في العمولات التي تمنحها شركات النفل وفي هوامش الربح التي يربطها وكلاء الشحن في عمليات المناولة وأقساط التأمين. وذلك لأن وكيل الشحن هو في الوقت نفسه مساهم الشحن لشركات النقل ، وكذلك منظم للشحن. كل الخدمات تستحق مكافأة [38].

3.3.1. القانون في حالة إفلاس الموكل او المفوض تجاه الوكيل :

وكيل الشحن له امتياز عام ، ولا يحتاج إلى الاحتفاظ بالبضائع ، والاحتجاز ليس شرطًا ، و يحق له الاحتفاظ بالبضاعة ،

❖ 37 جان بيلوتي ، "النقل الدولي للسلع و البضائع " ، الطبعة الخامسة ، 2015 ،ص 67.

❖ 38 دروس في القانون البحري ، النقل والقانون الدولي ، الموقع الإلكتروني: https://docs.school/theme/course+droit+maritime+transportation.

وأخيراً ، الفقه القضائي يمنح وكلاء الشحن فرصة استيفاء شرط إثبات تقليدي في شروط وأحكام العقد ، مما يسمح لهم بالاستفادة من ضمان للعمليات التي لا تستفيد من الحقوق الكاملة [39].

4.1. مسؤوليات وكيل الشحن :

يتدخل وكيل الشحن بأشكال مختلفة (وكيل شحن ، وكيل وكيل جمركي) ، ويستخدم وسائط نقل مختلفة في مهمته ؛ وهو مسؤول عن مختلف الإجراءات والخدمات ، إما فيما يتعلق بمديره أو الغير.

I.4.1. مسؤولية وكيل الشحن مقابل مديره :

لكل من أنواع مختارة من الشحن، ويمكن ربط المخاطر المختلفة وجميع أنواع وسائل النقل، وكيل الشحن مسؤولا عن الخدمات التي تقدمها، وحتى لو كان ذلك تعتمد في جزء من عملية النقل. يمكن أن يكون لدى وكيل الشحن العديد من الأنشطة (المرسل إليه ، المستودع ، إلخ). لذلك تختلف مسؤوليته وفقا لدوره[40].

.1.1.4.1. كجزء من الولاية او التفويض:

يجب على الوكيل أن ينصح موكله: على وجه الخصوص ،عند حدوث الضرر (الضرر الذي يلحق بالسفينة أو حمولتها) ، يجب عليه إبداء تحفظات في النماذج المقدمة للحفاظ على سبل الانتصاف الخاصة بمديره ، ولكن هناك ، يتوقف التزامه من الاجتهاد. دليل على خطأ الوكيل يقع على عاتق المدير.

من حيث المبدأ ، يكون وكيل الشحن مسؤولاً فقط عن موكله عندما يرتكب خطأً شخصياً في أداء رئيسه. قد يتكون هذا من انتهاك التزاماته العامة أو المحددة. هذه ليست مسؤولية من الصحيح. يجب الوفاء بثلاثة شروط من أجل الوفاء بمسؤوليته [(41)]:

- أولا ، يجب أن يكون خطأ شخصيا.

- ثانيا ، يجب التخطيط له ؛

- ثالثاً ، يتم الاحتفاظ بها فقط إذا كانت مرتبطة مباشرة بالضرر.

2.1.4.1. كجزء من مهامه :

وكجزء من مهامه ، يمكن لوكيل الشحن أن يتدخل كجهة شحن أو كمسؤول عن البضائع ، ويكون مسؤولاً عن كل تدخل من جانب بعض الأطراف.

- 39 دروس في القانون البحري ، النقل والقانون الدولي ، الموقع الإلكتروني: https://docs.school/theme/cours+droit+maritime+transports.
- 40 المرجع السابق.
- 41 DELBREU.R،(1982)) ، "لحظات من القانون التجاري" ، الطبعة OPU ، الجزائر العاصمة ، ص - 256.

❖ - عندما يكون وكيل الشحن بمثابة مندوب نقل أو مساعد نقل :

MASTER. يعرِّف J-Manuel وكيل الشحن بأنه "وسيط مسؤول بالكامل عن تنفيذ النقل من طرف إلى طرف مقابل سعر محدد" [42].

وهو مسؤول عن وصول البضائع في الوقت المحدد ، والأضرار والخسائر. هو ملزم بواجب تحقيق هذه النتيجة. هذه الأخيرة هو النتيجة الطبيعية للمسؤولية التي كلف بها مقابل عمولة.

ويلزم المندوب بتعويض الشاحن والوسيط الذي تم التنازل عنه عن جميع الأضرار التي لحقت بالبضائع ، فهو يحمي بين المتدخلين والعملاء.

ويكون الوكيل الذي يقوم بتسليم البضاعة لدى وصوله ، دون طلب سند الشحن ، مسؤولا أمام المالك الشرعي لسند الشحن.

2 - 3 عندما يعمل وكيل الشحن مندوب البضائع :

المندوب هو المسؤول عن أي خطأ يرتكبه ، فإنه يعمل بتعليمات مشعله . لا يستطع أن يطالب بتعويضات من رئيسه ، وبالتالي المخالفات غير المعلنة تبقى عمل شخصي خاص به.

يجب تعويض المندوب عن الخطوات ، وفقدان الوقت والعناية غير العادية ، والتي يتم إجراؤها من قبل المؤدي له. ويكون مسؤولاً عن الأضرار التي تحدث بسبب حفظ البضائع ، ما لم يثبت أن الأضرار ناتجة عن حالة ينص عليها القانون.

I.4.2. مسؤولية وكيل الشحن اتجاه الغير :

فيما يتعلق بالأطراف الاخرى أو الغير ، سنناقش حول: أولاً ، مسؤولية وكيل الشحن اتجاه عملائه والغير. الثانية ، مسؤوليته اتجاه الإدارة [43].

1.2.4.1. بالنسبة للاطراف الاخرى أو الغير :

يتم تمثيل هذه المسؤولية من خلال علامتين:

❖ 42 ماستر. .J-M.(1989)، "القانون التجاري" ، الطبعة LGDJ ، باريس ، ص - 327.

❖ 43 دروس في القانون البحري ، النقل والقانون الدولي ، الموقع الإلكتروني: https://docs.school/theme/cours+droit+maritime+transports.

❖ المسؤولية التعاقدية اتجاه عملائهه :

وكيل الشحن هو وسيط مسؤول عن ضمان الاستمرارية بين الناقلين المختلفين كجزء من تعليمات موكله صاحب البضاعة.

مهمة العبور ليست عملية تسويق ولا عملية استيراد لأن العبور ، لا يشمل أو يحتوي على أي عمل تجاري. لذلك فهو غير مسؤول عن السلع المقلدة.

عندما يتعلق الأمر بإنقاذ البضائع ، وبالتالي بيعها ، يجب علينا تجنب التصرف دون إشعار من الشاحن ، خوفًا من المقاضاة على طرحها في السوق أو الخصم من السلع المزيفة.

لا يتحمل المندوب الجمركي البضائع ويضمن عدم وجود التزام تجاهه. ويترتب على ذلك أنه في حالة قيام وكيل المفوضية بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالبضائع ، فإنه سوف يجيب على حالة البضاعة في مجال الضرر. يقبل الفقه القضائي أحيانًا بوجود عقد إضافي (عقد الإيداع).

من ناحية أخرى ، لا يوجد ترسب محدد ينظم مسؤولية وكيل الشحن. ومن المعترف به أنه يأخذ البضاعة في موقع المسؤولية ، فالأخير يكون في عهدته بين اللحظة التي يتسلمها من الناقل الأول والآخر الذي يسلمه إلى الآخر. ومع ذلك ، فهو محتجز في عهدة البضائع فقط التزام بالوسائل ، بحيث يكون مسؤولاً فقط عن خطأ مثبت.

❖ - مسؤولية إتجاه الغير :

يكون المفوض مسؤولاً بشكل شخصي تجاه الغير عن الأضرار التي يسببها ، حتى لو كانت ناتجة عن تعليمات موكله و لدى المفوض إذن عملية ضمان.

وكوكيل ، لا يمكن تحميل وكيل الشحن إلا إذا ارتكب خطأ. هذا الخطأ المزمع إنشاؤه يجب أن يستوفي مقتضيتين أساسيتين.

يجب أن يكون الخطأ شخصيًا ويجب إثباته. وبالتالي ، لا يمكن القول أنه ارتكب خطأ ما لم يقم بالعناية الواجبة عندما يستطيع تحملها. وستعتمد هذه العناية الواجبة على المعاملات والالتزامات التي تندرج في السياق الطبيعي لواجباته العادية. يمكن استخدام تلعب دورا هاما في تقريرها. ولذلك فإن وكيل الشحن سوف يرتكب خطأ إذا لم يكن يعلم التعليمات التي تلقاها من موكله.

2.2.4.1. في مقابل الإدارة :

وكيل الشحن ، الذي يعمل كوكيل جمركي ، مسؤول إلى حد كبير عن الجرائم الجنائية والمدنية فيما يتعلق بالإدارة.

- المسؤولية الجنائية في حالة التصريح الكاذب من قبل العميل :

وكلاء الجمارك المعتمدون مسؤولون عن العمليات الجمركية التي يقومون بها. تطبق عقوبات السجن الصادرة بموجب قانون الجمارك عليها فقط في حالة حدوث خطأ شخصي. هذه مسؤولية صارمة للغاية تظهر أساسها ، ولكن يبدو أنها مرتبطة بتقاليد راسخة ثابتة بلا منازع.

حسب قانون الجمارك يتكفل المفوضون ووكلاء الشحن واجب المراقبة و يتحملون على حسابهم كل المخالفات المكتشفة في البيانات الجمركية، وذلك بغض النظر عن الظروف التي كانت تسمى في التدخل.

وكيل الجمارك لا يمكن تجنب مسؤوليتها عن طريق اثبات حسن نيتها، ما لم يثبت وجود حالة القوة القاهرة، خطأ لا مفر منه أو أن ظروف الجريمة ليست لم تتحقق.

- المسؤولية المدنية اتجاه الإدارة :

تعتمد المسؤولية المدنية للوسيط الجمركي على علاقة السلطة التي يمتلكها الموظف الجمركي تجاه موظفيه ، وهو ما يفهم في القانون العام. لا شيء يمنع تطبيق قواعد المسؤولية العادية في المجال الجمركي. ولكن هذه القواعد تعرف حدودا تعتبر غير متوافقة مع المتطلبات المحددة من قانون الجمارك، اتخذ قانون الجمارك للتنفيذ بالتوازي مع القانون العام، وهو نظام استثنائي. لكن هنا ، لا يعنينا النظام الاستثنائي لأنه حق عمل الإدارة ضد مالكي البضائع عندما يكون من الصعب تحديد صلة السلطة.

تطبيق القانون العام يفترض ذلك أن يصاحب فعلت في ممارسة وظائفه، أو على الأقل خلال ممارسة مهامه. يتم فهم هذه القاعدة بدقة من وجهتي نظر. بادئ ذي بدء ، لا يهم ما إذا كان الفعل غير المشروع نفسه هو أجنبي لتلك الوظائف. يكفي أن تمكّن ممارسة الوظائف من تنفيذه. لذلك ، لا يمكن تبرئة المدير لسبب ارتكاب جريمة وكيله دون علمه أو مخالفة للتعليمات.

القسم الثاني : المساعدين البحريين وعلاقاتهم مع وكيل شحن البضائع

المساعدين للنقل هم وسطاء بين الشركات (وكلاء الشحن) التي عادة ما يلعبون بها دورًا استشاريًا.

1.2. المساعد و العلاقة مع وكيل الشحن :

يتم استخدامه من قبل مالك السفينة أو المستأجر ليمثله في الميناء أثناء توقف السفينة. تشترط اللوائح على السفن أن يكون لها ضابط معين على الفور.

وهناك فئتان من المساعدين :

✓ 1.1.2... المساعد من السفينة :

وهذا هو المجال الذي تكون فيه الكفاءة والثقة معيارين لاختيار وكيل المرسل إليه من قبل مشغِّل السفينة التي تمنحه مذكرة في ميناء اتصال(الوقوف الاستثنائي).

يُعرّف المساعد بالسفينة على النحو التالي: "يكون المساعد بالسفينة أي شخص طبيعي أو اعتباري يتقاضى ، بمقتضى توكيل من مالك السفينة أو سيده ، أتعاباً مقابل هذا الغرض و حساب السفينة والرحلة ، والعمليات التي لا يؤديها القبطان نفسه ، والعمليات الأخرى التي تعلق عادة على بقاء سفينة في الميناء "[44].

من حيث المبدأ ، تتكون مهمة المساعد في:

- ❖ استلام البضائعة من الشاحنين ؛
- ❖ تجنيد الشحن (التقويم) ؛
- ❖ مساعدة السفينة أثناء التوقف ؛
- ❖ إخطار العملاء بوصول البضائعة ؛
- ❖ إنشاء وتبادل بوالص الشحن ؛
- ❖ إنشاء بيانات المحاسبة و البضائع ؛
- ❖ إنشاء حسابات توقف السفن بعد جمع البضائع ودفع المصروفات.

وتتحدد مكافأته على أساس الرسوم المعروفة باسم لجان الوكالات ، وعند الاقتضاء ، من جانب لجان الشحن [45].

- ❖ 44 المادة رقم 609 من القانون البحري الجزائري ، 2000.
- ❖ 45 القانون البحري الجزائري ، 2000 ، ص 105.

✓ 2.1.2. المندوب المكلف بالبضائع :

ويعتبر مندوب البضاعة أي شخص طبيعي أو اعتباري بموجب تفويض من تلك التي لديها الحق في البضائع، وافقت لقاء مكافأة لتسلم إلى دفع أجرة النقل ومن المقرر وتوزيع السلع بين المتلقين [46].

➢ علاقة المندوب ووكيل الشحن :

وفقا لتعريفات البيانات السابقة، يمكننا أن نرى بوضوح العلاقة بين المندوب وكيل شحن لأنه يعمل في تكملة مع بعضها البعض، في أي حال واحد من اثنين لا يمكن أن تعمل دون تدخل آخر.

يعتني المندوب بكل ما هو نقل (سفينة) ، لأنه يقوم بإبلاغ وكيل الشحن عن اسم البضاعة ورقمها ووقتها ومكانها ؛ وكيل يتعامل مع إزالة كل شيء ودفع الرسوم والضرائب للحصول على السلع واسترجاعها من قبل المالك والعملاء من هذه (الشحن، المرسل إليه).

2.2 الشحن و التفريغ :

هذا هو المساعد البحري الذي يؤدي الوظائف القانونية التالية من تلقي ، التعرف والاعتراف ، الحراسة وإصدار [47]:

- ✓ استلام البضاعة المراد شحنتها والاعتراف بها ؛
- ✓ احتفظ بالبضائع حتى تشرع ؛
- ✓ استلام البضائع المقصودة على اليابسة والتعرف عليها ؛
- ✓ احتفظ بالبضائع حتى يتم تسليمها إلى المرسل إليه.

كما يوفر خدمات إضافية أخرى:

- ✓ توفير الإنصاف القانوني لوكيله ضد الناقل ؛
- ✓ خذ تحفظات ضد الناقل إذا كانت الحالة السيئة للبضائع تهبط تتطلب ذلك.

وهو مسؤول فقط تجاه الشخص الذي طلب خدماته ومن يمكنه وحده اتخاذ إجراء ضده. كل ما يتعلق بالحد من المسئولية والوصفة هو القانون العام.

❖ 46 المادة رقم 621 من القانون البحري الجزائري ، 2000.

❖ 47 جان بيلوتي ، "النقل الدولي للسلع و البضائع" ، الطبعة الخامسة ، 2015 ،ص 278.

3.2.. الوسيط البحري (Shipbroker) :

هذا المهنية بين شركتين [48]:

- شراء / بيع سفينة جديدة (مثال: بين مالك السفينة وحوض السفن) أو سفينة مستعملة (بين مالكين السفن) ؛
- أو بالنسبة لاستئجار سفينة بين الشخص الذي يحمل البضاعة المراد نقلها والشخص الذي يمتلك السفينة من المحتمل أن يستجيب لذلك الطلب. إنه "يجمع" الأطراف معا ، لكنه يساعدهم أيضا في التفاوض ، في ختام العقد ، وحتى في استمرار تنفيذ العقد.

❖ 4.2.. الربان الجمركي للسفن :

إنه نوع من سمسار الشحن الذي ينفذ مختلف الإجراءات الجمركية والضريبية المتعلقة بتوقف سفينة أجنبية في ميناء فرنسي [49].

5.2. الشحن والتفريغ : (المناولة)

هو الشخص المسؤول عن جميع عمليات تحميل وتفريغ السفن التجارية في الموانئ التجارية.

وبالنسبة لهذه العمليات ، يكون الشريك المتعاقد للمقاول هو الناقل الوحيد الذي يعمل من أجله. في حالة حدوث ضرر أثناء هذه العمليات ، يكون الناقل مسؤولاً أمام الشخص الذي يحق له البضائع.

كما أنها مسؤولة عن جميع عمليات المناولة للتخزين في السقيفة وعلى الأرض قبل التحميل وبعد التفريغ.

ويمكن إجراء جميع عمليات "وضع" و "استعادة" البضائع نيابة عن الناقل ، وكذلك عن تلك التي يحق للشخص الحصول عليها إذا تم الاتفاق عليها بموجب العقد [(50)].

مسؤوليته:

- ✓ يلتزم فقط بالشخص الذي طلب خدماته والذي يمكنه وحده رفع دعوى ضده ؛
- ✓ الاستفادة من الحالات المستثناة: الحريق ، الإضراب ، خطأ الشاحن ، عيب البضائع ، إلخ.
- ✓ له حد قانوني يحدد بمرسوم ولا يمكن تجاوزه إلا بكتابة إعلان القيمة.

بالنسبة إلى الحد الزمني ، فهي الوصفة السنوية التي تنطبق.

❖ 48 جان بيلوتي ، "النقل الدولي للسلع و البضائع " ، الطبعة الخامسة ، 2015 ،ص277 .
❖ 49 جان بيلوتي ، المرجع نفسه.
❖ 50 جان بيلوتي ، المرجع نفسه.

الخطوات التي اتخذها كل من المساعدين في عملية عبور البضائع:

✓ المرسل :

هو الشخص الذي يجب عليه توريد السلع إلى موكله في حالة الاستيراد أو التصدير.

يجب على المرسل إرسال المستندات التالية إلى العميل بالسلع:

- سند الشحن غير القابل للتفاوض أو الأصل ؛

- شهادة أصلية ؛

- مقر الفاتورة

- قائمة التعبئة (مذكرة التفصيل) ؛

- وثائق "fold schoolbag".

❖ مالك السفينة أو القبطان :

مالك السفينة هو الشخص الذي يملك السفينة ، فهو المسؤول عن نقل البضائع عن طريق البحر إلى الوجهة مصحوبًا بـ "الحقيبة المدرسية المطوية" التي يجب أن ينقلها إلى المرسل إليه بعد الرسو مباشرةً.

❖ المرسل إليه :

يجب أن يكون المرسل إليه حاضرا عند رسو السفينة لاسترجاع الموثق. هو منخرط من قبل العميل وأبلغ عن اسم وتاريخ وصول "استيراد" السفينة ؛ "ETA" للتصدير.

يجب على المرسل إليه أن يستأجر سفينة لنقل بضائع زبونه إلى الوجهة وتحديد سند الشحن ووضعه تحت تصرف حاويات الشحن.

❖ الوكيل او المفوض :

بمجرد أن يقوم وكيل الشحن بتحصيل الوثائق من المرسل إليه ، بعد أن يتم الاتصال به من قبل هذا الأخير ، سيواصل التخليص الجمركي للبضاعة ، يجب عليه إنجاز هذه الوثائق عن طريق:

❖ في حالة الاستيراد:

- طلب الإزالة (لتفريغ البضائع) ؛

- شهادة الصحة النباتية.

- إنشاء الإعلان بالتفصيل ؛

- تصفية الرسوم والضرائب ؛

- طلب خدمة التصيد والتعامل.

❖ في حالة التصدير:

- طلب .

- شهادة الصحة النباتية.

- الإعلان بالتفصيل .

- الرصيف .

- طلب الصعود .

- تصفية الرسوم والضرائب.

- المفرغ :

وهو مسؤول عن تفريغ البضائع على مستوى السفن طبعاً بناءً على طلب وكيل الشحن والمرسل إليه.

❖ الناقل :

يجب عليه الوفاء بالتزاماته تجاه موكله وموردیه.

القسم الثالث : قضايا العبور :

قد تنطوي عملية العبور الجمركي على العديد من الحواجز التجارية ، حيث أنها عادة ما تتضمن عددًا كبيرًا من أصحاب المصلحة مثل الإدارات الحكومية وشركات النقل والبنوك أو المؤسسات المالية. ويمكن أن تؤدي نواقص نظام العبور إلى إبطاء التجارة الدولية إلى حد كبير وبالتالي تعوق التنمية الاقتصادية في بلد ما. ومن ثم ، يلزم إجراء العديد من التحسينات لتحسين أداء أنظمة النقل [51].

1.3 نظام عبور فعال :

يمكن لنظام الترانزيت الفعال تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال التجارة الدولية بين الدول المجاورة وغير المجاورة. التكامل الإقليمي هو استراتيجية رئيسية تسمح للبلدان بتطوير أسواقها ، وتوسيع الفضاء الاقتصادي في المنطقة وتأمين فوائد وفورات الحجم في الإنتاج والتجارة. كما أنه يزيد المنافسة في السوق العالمية ويحسن الوصول إلى التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي.

يصف تقرير بحوث منظمة الجمارك العالمية بشأن تيسير النقل العابر من أجل التكامل الاقتصادي الإقليمي والتنافسية خمسة سبل لتسهيل المرور العابر للتكامل الاقتصادي ، على النحو التالي: [52]

1) تسهيل الترانزيت يحسن القدرة التنافسية الإقليمية من خلال التنمية الاقتصادية لكل بلد في المنطقة ؛

2) تسهيل الترانزيت يحسن التجارة الدولية ؛

3) تسهيل الترانزيت يحسن شبكة الإنتاج الإقليمية ، مما يؤدي إلى تحسين التكامل الاقتصادي ؛

4) يشجع تيسير الترانزيت على تبني إطار قانوني دولي ؛

(5) يمكن أن يكون تيسير المرور العابر بمثابة نقطة انطلاق لمواءمة تدابير تيسير التجارة الأخرى ؛

وبالإضافة إلى ذلك ، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لحقيقة أن عمليات العبور الفعالة يمكن أن تسهم أيضا في تحصيل الإيرادات. هناك خطر من عدم عرض البضائع العابرة للجمارك ، مما يؤدي إلى خسارة الإيرادات وتعطيل التجارة. وعلى وجه التحديد ، قد يحدث تغيير المسار والاستهلاك المحلي التالي للسلع العابرة عندما تكون مراقبة العبور غير متناسبة. وفي هذا الصدد ، يمكن لعمليات النقل العابر الفعالة المصحوبة بإدارة المخاطر والضمانات الأخرى ضمان تحصيل عادلة في الجمارك.

- 51 منظمة العالمية للجمارك ، دليل العبور ، النسخة المؤقتة للمؤتمر - 2014/11/03.
- 52 ورقة بحثية لمنظمة الجمارك العالمية ، تيسير العبور من أجل التكامل الاقتصادي الإقليمي والقدرة التنافسية (تاداشي ياسوي ، 2013).

2.3تبادل المعلومات الفعال :

يعد تبادل المعلومات بين مكاتب الجمارك أمرًا ضروريًا لضمان كفاءة أنظمة النقل. إذا كان المكتب الجمركي أو بيان المرور العابر يعرض معلومات عن البضائع العابرة مع مكاتب الجمارك الأخرى على طريق العبور ، فيمكن تجنب تقديم تصريح آخر إعادة إرسال مستندات النقل. كما أن تقاسم المعلومات يحسّن إدارة مخاطر الحدود ويسهل الحركة الحرة للبضائع العابرة بمخاطر منخفضة.

3.3نظام الضمان :

يجب أن يضمن نظام الضمان أن الرسوم الجمركية والضرائب المعرضة للخطر خلال عملية العبور يتم تغطيتها بشكل دائم حتى يتم عرض البضاعة على عادات مكتب المقصد. وبينما يعتبر الضمان عنصراً أساسياً في عملية عبور ، فإن العملية تميل إلى التعقيد من خلال إشراك أصحاب المصلحة الآخرين مثل البنوك وشركات التأمين والجمعيات الخاصة. ويعمل نظام ضمان يعمل بشكل سليم على تسريع عمليات النقل العابر ويقلل من مشاكل الإيرادات في بلدان المرور العابر.

4.3تبسيط الإجراءات الجمركية :

تفرض أنظمة العبور الجمركي تقليدياً متطلبات ملزمة على مشغلي الترانزيت وإدارات الجمارك فيما يتعلق بإنتاج الوثائق والسلع في جميع مراحل عملية العبور. أدخلت إدارات الجمارك الحديثة إجراءات جمركية مبسطة وهي تقبل الآن نسخاً إلكترونية من مستندات النقل. وقد أدى تبسيط متطلبات المستندات إلى خفض عبء مشغل النقل العابر إلى حد كبير.

5.3إدارة المخاطر :

إن تطبيق إدارة المخاطر في سيناريو المرور العابر سيؤدي إلى تقديم بضائع عالية المخاطر عند مستوى السيطرة المناسب في حين أن البضائع منخفضة المخاطر يمكن إعفاؤها من بعض هذه المتطلبات. تطبيق إدارة المخاطر قد يؤدي أيضا إلى إدخال برامج الفاعلين الاقتصاديين (AEO)، والتي يمكن السماح للمشغلين للاستفادة من التسهيلات لعمليات النقل إذا كانت المحافظة على مستوى عال من الالتزام و مسألة الضمانات. بالإضافة إلى ذلك ، معلومات ما قبل الوصول التي تمكين إدارات الجمارك من تقييم مستوى مخاطر البضائع قبل الوصول يمكن أن يعزز إدارة المخاطر الجمركية ويساعد على تبسيط عمليات تخليص البضائع العابرة منخفضة المخاطر.

6.3 الأختام الجمركية وغيرها من التدابير الأمنية :

من أجل ضمان سلامة البضائع أثناء عمليات النقل، تقوم الإدارات الجمركية عادةً بتثبيت الأختام الجمركية والإغلاق على البضائع و / أو وحدة النقل. قد تسمح الجمارك بتدابير مرنة لتسهيل التجارة، مثل قبول الأختام الخاصة من قبل مشغلي العبور. قام العديد من الأعضاء مؤخراً بتطبيق أجهزة تتبع / ختم إلكترونية تراقب حالة و / أو موقع السلع.

7.3 البنية التحتية الحدودية :

البنية التحتية الحدودية عنصر مهم في الحد من الازدحام الحدودي. في المنشآت البرية التي تعمل على أساس أول مرة ، يجب أن تصطف الشاحنات على الحدود. من المعقول النظر في بنية تحتية محددة ، مثل طرق العبور المنفصلة ، عند نقاط الحدود حيث توجد كميات كبيرة من البضائع العابرة.

8.3 تنسيق إدارة الحدود :

وينطوي مشغلو النقل العابر حتمًا على المتطلبات التنظيمية التي تفرضها الخدمات العامة الأخرى أكثر من الجمارك. بدون التعاون أو التنسيق بين السلطات العامة المناسبة ، يتم حظر البضائع العابرة عند الحدود. تتمثل إحدى أفضل الممارسات في إدارة المرور العابر المنسقة في إنشاء وظيفة حدود متكاملة.

9.3 قياس الأداء :

قياس الأداء مفيد لتفكيك كفاءة عمليات العبور وتحديد الاختناقات التي تحول دون التدفق الحر للبضائع العابرة. هناك العديد من أدوات وتقارير تقييم أداء النقل الدولي التي يمكن أن توفر رؤى قيمة حول كيفية تحسين نظام النقل العام. وبشكل خاص ، يمكن أن يساعد دليل منظمة الجمارك العالمية في قياس الوقت المطلوب للإفراج الأعضاء في تحديد المشاكل الرئيسية في أنظمة النقل الخاصة بهم.

الخلاصة

النقل أمر ضروري لسهولة ونجاح العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية والنقل الدولي للبضائع. تكون أنشطة وكيل الشحن مكملة لأصحاب المصلحة الآخرين ؛ وكلاء الشحن هم رابط قوي في سلسلة الشحن وهم يعتنون بطلب عملائهم ويدافعون عن مصالحهم ويضمن التطبيق الصارم لمختلف الأنظمة الجمركية.

وفيما يتعلق بدور وكيل الشحن على المستوى الجمركي ، فإنه يميل الآن إلى أن يكون أصغر مع وضع بعض إجراءات التخليص الجمركي.

إن تطوير العبور وتحسين خدماته يجعل من الممكن تنفيذ عمليات استيراد وتصدير البضائع في أفضل الظروف الممكنة عبر الحدود أو بين الأقاليم المختلفة.

الفصل الثالث

مقدمة

هناك عدد من الإجراءات اللازمة لنجاح عملية العبور. بدءا من اختيار نظام توزيع البضائع لعمليات التخليص الجمركي والخطوات المختلفة التي يجب اتباعها لاستيراد البضائع.

ولتحقيق هذه الغاية ، سنقدم الأنظمة الاقتصادية المختلفة المطبقة على السلع ، والمستندات اللازمة لعملية التخليص الجمركي ، وفي النهاية سننهي بحالة عملية ستتعامل مع عرض المنظمة المضيفة.

الفصل الثالث : مجال نشاط الترانزيت

القسم الأول : الأنظمة الجمركية الاقتصادية

تحدد الإجراءات الجمركية الاقتصادية المعاملة الجمركية المطبقة على السلع المستوردة والتي:

- البقاء في المنطقة الجمركية أو الانتقال إليها دون الإفراج عنهم للاستهلاك ؛

- يتم وضعها مؤقتاً في السوق المحلي لاستخدام محدد أو المساهمة في إنتاج منتجات للتصدير ؛

- يتم إعادتها إلى السوق كما هي أو بعد المعالجة في الخارج ، بعد أن يتم تصديرها مؤقتًا.

فهي تسمح للتخزين ومعالجة واستخدام أو تداول السلع تعليق الرسوم الجمركية وضرائب الاستهلاك الداخلي وجميع الرسوم والضرائب الأخرى والصبغة الاقتصادية من إجراءات الحظر التي هي مسؤولة.

وفقا للمادة 115 مكرر من قانون الجمارك الجزائري ، تشمل الإجراءات الجمركية الاقتصادية ما يلي:

1.1 العبور الجمركي :

العبور الجمركي هو نظام الرقابة الإدارية على حركة البضائع بين موقعين من نفس البلد عندما تكون هذه البضائع في السندات. وفي المقابل، تخضع البضائع لتعليق الرسوم والضرائب والحظر وغير ذلك من التدابير الاقتصادية أو المالية أو الجمركية. في بعض الحالات، ومع ذلك، فإنها لا تزال تخضع لتدابير صحية [53].

عبور هو الإجراءات الجمركية التي يتم بموجبها وضع البضائع تحت الرقابة الجمركية من مكتب جمركي واحد لمكتب الجمارك آخر، عن طريق البر أو الجو، مع الإعفاء من الرسوم والضرائب والحظر ذي الطبيعة الاقتصادية[54].

للاستفادة من النقل ، يجب على العارض:

- ✓ أدخل تصريحًا تفصيليًا مع تعهد مضمون ؛
- ✓ بموجب هذا ، يتعهد ، بموجب القانون ، بإرسال البضائع المعلنة:
- ✓ تحت الختم سليمة ؛
- ✓ ضمن الحدود الزمنية ؛
- ✓ إتباع الطريق المحدد.

❖ 53 PAVEAU.J، DUPHIL.F ، بالتعاون مع BARELIER.A، DUBOIN.J، GERVAIS.F، KUHN.G، LEMAIRE.JP، LEVY.C ، "تصدير ، ممارسة التجارة الدولية" ، الطبعة الرابعة والعشرون ، الإصدار فوشير ، مالاكوف ، 2013.

❖ 54 الموقع الإلكتروني: https://www.douane.gov.dz ، نظام الجمارك الاقتصادية.

في مكتب المقصد ، يعرض العارض البضاعة على الإعلان ويرسم إعلان الإجراء الجمركي المخصص له.

وريثما يتم إيداع الإقرار ، يمكن تفريغ البضائع في المستودعات ومناطق التخزين المؤقتة لتنفيذ إجراءات النقل ؛ يتم الإفراج عن البضائع للاستهلاك في ظل نفس الظروف التي يتم استيرادها مباشرة من الخارج.

يكون العارض مسؤولاً أمام إدارة الجمارك عن أداء الالتزامات الناشئة عن إجراء العبور.

السلع المستثناة من العبور مقيدة أو محظورة، مثل:

- الكتب والمجلات وجميع المقالات الأخرى التي تقوض الأخلاق والأخلاق ؛
- المخدرات وجميع المؤثرات العقلية الأخرى وأي منتج آخر قد يؤثر على صحة السكان ؛
- أسلحة الحرب.

السلع المتعلقة بالملكية الفكرية والملكية الصناعية بغض النظر عن كميتها أو بلد المنشأ أو المنشأ أو الوجهة ، بما في ذلك:

- التزييف في المكتبات ؛
- البضائع التي تحمل علامات مزيفة من أصل جزائري.

2.1- مستودع الجمارك :

المستودع الجمركي هو الإجراء الجمركي الذي يسمح بتخزين البضائع الخاضعة للرقابة الجمركية في المباني المعتمدة من إدارة الجمارك في تعليق الرسوم والضرائب وتدابير الحظر الاقتصادي [55].

وهناك ثلاث مزايا أساسية لتشغيل المخازن الجمركية [56]:

- أمن البضائع
- الإفراج عن الاستهلاك الجزئي للبضاعة ؛
- وفقا لاحتياجات المشغلين الاقتصاديين، والتي لها تأثير إيجابي على التدفق النقدي للشركة.

❖ 55 المادة رقم 129 من قانون الجمارك الجزائري ، 2002.

❖ 56 الموقع الإلكتروني: https://www.douane.gov.dz ، نظام الجمارك الاقتصادية.

❖ أنواع المستودعات لصالح المتعاملين الاقتصاديين :

أ. مستودع عام :

والمستودع العام مفتوح لجميع المستخدمين لتخزين البضائع من أي نوع باستثناء تلك المستبعدة بموجب أحكام المادة 116 من قانون الجمارك. ويمكن أن تنشأ عندما تركز على احتياجات مذكرة التجارة من قبل أي شخص طبيعي أو اعتباري أنشئت في المنطقة الجمركية ونشاطها الأساسي أو الثانوي على توفير الخدمات في التخزين والنقل ومناولة البضائع .

يؤذن أي شخص له الحق في التصرف في البضائع في المستودع العام لدراستها، لأخذ عينات في الظروف التي سمحت بها إدارة الجمارك، وإجراء العمليات اللازمة للحفاظ عليها.

بعد الحصول على إذن من إدارة الجمارك، يمكن أن مستودع البضائع تخضع لعمليات طبيعية تهدف إلى تحسين التعبئة والتغليف أو نوعيتها التسويقية أو إعدادها للشحن، مثل تقسيم أو لا يتجزأ اجتماع الفرز ، تشكيلة من السلع وتغيير التغليف و تتم هذه العمليات تحت سيطرة إدارة الجمارك [57].

ب. مستودع خاص :

يجوز منح المستودع الخاص على أي شخص طبيعي أو اعتباري للاستخدام الحصري بهدف تخزين البضائع في اتصال مع أنشطتها لحين تعيين نظام الجمارك المخولين آخر. ويقال إن المستودع الخاص يكون خاصا عندما يقصد به تخزين البضائع التي يحتاج حفظها إلى مرافق خاصة. يتم تعيين المستودع الخاص في مستودع المستودع. تحدد شروط الافتتاح والتشغيل والتكاليف التي يتحملها المستفيد ، عند الاقتضاء ، نتيجة تدخل السلطات الجمركية وإغلاق المستودعات الخاصة بقرارات المدير. جمارك عام [58].

ج. مستودع صناعي :

المستودعات الصناعية هي منشآت تخضع لسيطرة إدارة الجمارك ، أو يؤذن للمنشآت بالمضي في تنفيذ السلع المعدة للإنتاج للتصدير ، وتعليق الرسوم والضرائب منها. هذه سارية.

يُمنح نظام المستودعات الصناعية بقرار من المدير العام للجمارك بناءً على الرأي الإيجابي للوزير المختص. لا يجوز نقل البضائع المستوردة في المستودعات الصناعية والمنتجات الناتجة عن تنفيذها أثناء إقامتهم في ظل هذا النظام ؛ لا يمكن إجراء النقل إلا بعد إجراء تغيير في الإجراء الجمركي يسمح بهذا التشغيل التجاري [59].

❖ 57 المادة رقم 139 ، 140 ، 146 ، قانون الجمارك الجزائري ، 2002.
❖ 58 المادة رقم 154 ، 156 ، قانون الجمارك الجزائري ، 2002.
❖ 59 المادة رقم 160 ، 162 ، 163 ، قانون الجمارك الجزائري ، 2002.

❖ 3.1. القبول المؤقت :

القبول المؤقت يعني الإجراء الجمركي الذي يسمح بدخول الإقليم الجمركي والضمانات والضرائب المستحقة دون إعادة تصدير المحظورات في غضون فترة زمنية محددة [60]:

أ. للدولة ، دون إجراء أي تعديلات باستثناء الاستهلاك العادي للبضائع نتيجة لاستخدامها ؛

ب. إما بعد الخضوع في سياق المعالجة الداخلية أو المعالجة أو العمل أو العمل الإضافي أو الإصلاح.

تمنح أذون القبول المؤقتة من قبل إدارة الجمارك. يتم تثبيت مدة بقاء البضاعة في هذا النظام ، عن طريق الترخيص بمنح القبول المؤقت ، وفقًا للمدة اللازمة لتنفيذ العمليات التي يتم استيراد البضاعة إليها ، ولكن بناءً على طلب المستفيد ، ولأسباب الحكم على أنها صالحة. ، يجوز تمديد الوقت المسموح به من قبل إدارة الجمارك.

لا يجوز أن تكون البضائع الموضوعة بموجب نظام القبول المؤقت ، ما لم تصرح من إدارة الجمارك:

مقترض أو مستأجر أو مستخدم للنظر ؛

 النقل ، إذا لزم الأمر ، خارج العمليات المرخص بها.

4.1. إعادة تعبئة الامتياز :

إعادة التجميع المعفاة من الرسوم الجمركية تعني الإجراء الجمركي للاستيراد ، بدون رسوم وضرائب الاستيراد ، للسلع ذات الأنواع المماثلة والجودة والخصائص التقنية لتلك التي تتخذ في السوق الداخلية ، استخدمت للحصول على المنتجات التي سبق تصديرها بشكل نهائي [61].

الهدف هو تمكين الشركات من الاستجابة بسرعة وبشكل إيجابي لأوامر التصدير من خلال استخدامها لتصنيع منتجاتها أو السلع الصادرة للاستهلاك المحلي أو بتصدير المنتجات المصنعة بالفعل. لكن فرض الرسوم والضرائب

ولضمان القدرة التنافسية للمنتج في الأسواق الخارجية ، يجوز للمصدر أن يطلب نظام إعادة تخزين الواردات المعفاة من الرسوم الجمركية ليحل محل السلع التي سبق استيرادها واستخدامها في تصنيع السلع. تصديرها.

تُحفظ الفائدة المترتبة على نظام إعادة التجديد المعفاة من الرسوم الجمركية للمصنعين والمصدرين وأصحاب المنتجات المصدرة التي يتم تأسيسها في المنطقة الجمركية [62].

- 60 المادة رقم 174 ، 175 ، 178 ، قانون الجمارك الجزائري ، 2002.
- 61 المادة رقم 186 من قانون الجمارك الجزائري ، 2002.
- 62 المادة رقم 188 من قانون الجمارك الجزائري ، 2002.

5.1.. تصدير مؤقت

الصادرات المؤقتة تعني الإجراء الجمركي الذي يسمح بالتصدير المؤقت ، دون تطبيق تدابير الحظر ذات الطبيعة الاقتصادية ولغرض محدد ، للبضائع التي يعاد استيرادها خلال فترة محددة:

(أ) إما كما هي ، دون إجراء أي تعديل ، باستثناء استهلاكها العادي نتيجة لاستخدامها ؛

(ب) في حالة المعالجة الخارجية ، بعد إجراء المعالجة أو العمل أو العمل الإضافي أو الإصلاح [63]

تخضع مصلحة نظام التصدير المؤقت للتطبيق المسبق لإدارة الجمارك التي تحدد طبيعة الاستخدام أو المعالجة أو الإصلاح أو المعالجة التي يجب أن تخضع لها البضائع في الخارج . لا تتعلق هذه الشكليات بوزارة الدفاع الوطني [64]

6.1..مصنع التشغيل

يحجز النظام الجمركي للمصانع المشغلة للمنشآت والمؤسسات التي تنفذ تحت السيطرة الجمركية [65]:

(أ) استخراج وجمع ونقل النفط الخام للبترول أو المعادن القارية والغازات البترولية والهيدروكربونات السائلة أو الغازية ؛

(ب) معالجة وتكرير زيوت النفط الخام أو الزيوت التي يتم الحصول عليها من المعادن القارية والغازات البترولية وغيرها من الهيدروكربونات الغازية لإنتاج منتجات البترول وما شابه ذلك من رسوم الاستهلاك المحلي وأي ضرائب أو رسوم أخرى ؛

(ج) تسييل الهيدروكربونات الغازية ؛

(د) إنتاج المنتجات البترولية وما شابه ذلك الخاضع لرسوم الاستهلاك المحلي وأي ضرائب أو رسوم أخرى ؛

(ه) إنتاج وتصنيع الكيماويات وما شابه ، والمستمدة من البترول ؛

(و) صنع المنتجات الأخرى ذات الصلة التي تحددها لائحة التنظيم ؛

(ز) تنفيذ أو استخدام السلع التي تستفيد من نظام جمركي أو ضريبي خاص.

تخضع السلع الموضوعة بموجب نظام المصنع لمراجعة الرسوم والضرائب والقيود الاقتصادية وغيرها من القيود الإدارية. ومع ذلك ، قد تخضع بعض السلع التي تحدد قائمتها بموجب اللائحة لدفع الرسوم الجمركية.

يتم مسح البضائع الناتجة عن المصانع التي تمارس في ظل الشروط التالية:

- 63 المادة رقم 193 من قانون الجمارك الجزائري ، 2002.
- 64 المادة رقم 194 من قانون الجمارك الجزائري ، 2002.
- 65 المواد 165 و 166 و 167 من قانون الجمارك ، 2002.

✓ تلك المعدة للتصدير ، معفاة من الرسوم والضرائب ؛

✓ تلك المخصصة للسوق الداخلية ، رهنا بدفع الرسوم والضرائب المستحقة ، والتي تحدد قيمتها بالتنظيم.

❖ اللوائح الجمركية للمخططات:

بدأ تحرير التجارة الخارجية في الجزائر في أوائل التسعينيات، واليوم أصبحت معظم المنتجات مجانية في الاستيراد. تتعلق المحظورات المقيدة المنصوص عليها في اللوائح الجزائرية بشكل أساسي بحماية النظام العام والصحة العامة وحماية البيئة.

على مستوى التعريفة ، انخفض مستوى الحماية بشكل كبير. وقد تأكد هذا الاتجاه منذ دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز النفاذ في سبتمبر 2005 ، ومنذ 1 يناير 2009 في منطقة التجارة العربية الحرة.

منذ مارس / آذار 2010[66] ، تم إصدار طلب إعفاء من الرسوم الجمركية بموجب مرسوم ينص على "قيام أي شخص قانوني يمارس الإنتاج و / أو النشاط التجاري ، قبل أي عملية استيراد ، بتقديم طلب للإعفاء من الرسوم الجمركية. لجميع الواردات المؤهلة للحصول على إعفاء من الرسوم الجمركية ، أي بموجب اتفاقية تجارة حرة تبرمها الجزائر. هذا التطبيق الامتياز هو قبل أي عملية استيراد معفاة من الرسوم الجمركية ويشكل "رخصة إحصائية لأغراض تليها الواردات".

عُدّل هذا الحكم بنشر المرسوم التنفيذي رقم 13-85 بتاريخ 6 فبراير 2013 المعدل والمكمل للمرسوم التنفيذي رقم 10-89 الذي يضع إجراءات مراقبة الواردات بموجب إعفاء من الرسوم الجمركية في إطار اتفاقات التجارة الحرة.

في 1 يناير 2002 ، تم تغيير التعريفة الجمركية. ثلاث تعريفات سارية الآن ، مع معدلات 5 ٪ ، 15 ٪ و 30 ٪ ، بالإضافة إلى معدل الإعفاء من الرسوم 0 ٪.

فيما يتعلق بالإجراءات الجمركية نفسها وفيما يتعلق بالاستيراد النهائي ، فإن الإجراءات الشكلية هي بوجه عام على النحو التالي:

يجب أن يكون البيان الجمركي مفصلاً ويجب تضمين المستندات الداعمة

 يتم التوقيع على الإعلان بالتفصيل إما من قبل صاحب الإعلان (مالك البضاعة) أو من قبل وكيل جمركي معتمد من قبله ؛

يعمل الإعلان الجمركي كدعم للإجراءات الجمركية ومراقبة التجارة الخارجية وكذلك تنظيم التجارة ؛ كما يستخدم كأساس لجمع الرسوم والضرائب وجمع البيانات الإحصائية [67] .

❖ 66 المرسوم التنفيذي رقم 10-88 الصادر في مارس 2010 والذي يحدد إجراءات مراقبة الواردات المعفاة من الرسوم الجمركية في سياق اتفاقيات التجارة الحرة.

❖ 67 دليل الاستثمار في الجزائر ،الطبعة 2015 ،ص 98 ، الموقع الإلكتروني : https://www.KPMG.dz.

القسم الثاني: إجراءات التخليص الجمركي

في هذا القسم ، سنتحدث عن الإجراءات التي يجب إنجازها أثناء التخليص الجمركي. الهدف هو فهم إجراءات التخليص الجمركي ووثائقها الرئيسية بشكل أفضل والتي يجب ربطها وإدخالها في عمليات التخليص الجمركي.

1.2.. ملف التخليص الجمركي

عند الاستيراد ، يجب أن يتم تقديم عدد معين من المستندات إلى إدارة الجمارك حتى يتمكن من استخراج السلع ، ويجب أن يحتوي هذا الملف على الوثائق الإدارية ذات الصلة المتعلقة بالبضاعة والمستورد و مرسل.

1.1.2..فاتورة تجارية نهائية اصلية

هو وثيقة تستخدم في جميع أنحاء العالم لإعلان البضائع للجمارك. هذه الوثيقة مطلوبة لأداء التخليص الجمركي التجاري.

يقوم العميل بإعداد الفاتورة التجارية مع بنكه في الجزائر أثناء استيراد البضائع.

2.1.2 السجل التجاري

هو سجل إداري لغرض استلام تسجيل الأشخاص الطبيعيين الذين يتمتعون بوضع التاجر وكافة الكيانات القانونية.

3.1.2 بطاقة تعريف الضريبة (الجبائية)

وهي وثيقة إدارية تحتوي على التسجيل الضريبي للأشخاص المسجلين في الدوائر الجمركية. تصدر عن مديرية الجمارك.

4.1.2. قائمة التعبئة

يتم طلب قائمة التعبئة أثناء الفحص الجمركي ، وتحتوي على خصائص الحزم وهي: الرقم والوزن والحجم والعلامة والفاتورة للتحقق من البضائع ومعرفة ما إذا تم استيفاء المواصفات.

5.1.2. سند الشحن الذي تم التصديق عليه (B / L)

إن B / L (فاتورة الهبوط) ، خاصة بالنقل البحري ، هي في نفس الوقت عقد نقل وممثل عن البضائع. المصادقة تعني التزام البنك بدفع المبلغ تحت مسؤوليته.

6.1.2. شهادة تحليل (التحاليل)

في سياق إتمام الإجراءات الجمركية ، يُطلب من الإدارات المعنية أخذ عينات لتطبيق القوانين واللوائح الجمركية.

هناك عدة أنواع من شهادات التحليل التي تصدرها المختبرات وحتى عن طريق الاتجاهات ، والتي تشمل:

- إدارة التحكم والأسعار (DCP) ؛
- مراقبة الصحة النباتية.
- الرقابة البيطرية.

7.1.2 شهادة المطابقة من الشركة المصنعة

يتم إصدار شهادة المطابقة من قبل الشركة المصنعة مع الكلمات "المصنعة من قبل ...". وهي وثيقة تثبت توافق الإنتاج مع المتطلبات التشريعية للجودة والسلامة ، والتي تعتبر ضرورية لكل نوع من المنتجات.

8.1.2. شهادة EUR1

وهي شهادة حركة تسمح بتداول السلع مع تخفيض الرسوم الجمركية (انظر الفراغ) في البلدان التي أبرمت اتفاقات تفضيلية على أساس المعاملة بالمثل مع الاتحاد الأوروبي.

يمكن اعتباره شهادة منشأ ويجب أن يتم ختمه من قبل الدائرة الجمركية عند الخروج من إجراءات التصدير الجمركية. هو المصدر الذي يكتب الوثيقة ، فمن هو المسؤول عن البيانات المذكورة.

9.1.2 شهادة أصلية شهادة المنشأ

تتطلب بعض البلدان المستوردة أدلة مستندية حول أصل السلع لرصد التعريفات والحصص. وعليه ، فإن شهادة المنشأ هي تصريح موقع من غرفة التجارة في بلد المنشأ ويثبت أن البلد المستورد هو مصدر البضاعة المشتراة. مطلوب شهادة المنشأ في كثير من الأحيان كجزء من الائتمان المستندي.

2. 2. إجراءات التخليص الجمركي

إجراءات التخليص الجمركي هي جميع الإجراءات الرسمية التي يتعين اتخاذها للسماح بضمان تطبيق مختلف التدابير التنظيمية أو الجمركية أو غيرها من التدابير التي تخضع لها السلع المستوردة أو المصدرة.

1 .2.2 . إعلان البضائع او تصريح البضائع

قبل تقديم الإقرار الجمركي ، تخضع جميع السلع لعمليات القيادة والعرض والتخليص الجمركي التي تشكل التزامات الناقل تجاه الخدمات الجمركية.

1.1 .2.2. السلوك والتخليص الجمركي

القيادة هي عملية نقل البضائع المستوردة أو المصدرة إلى الدائرة الجمركية الأقرب إلى حدود الأراضي الجمركية ، على الناقل أن يقترض حتمًا لهذا المسار القانوني.

وتتمثل العملية التالية في التخليص الجمركي الذي يمكّن دائرة الجمارك من تحديد البضائع وتوليها والتحكم فيها إلى أن يتم التخليص الجمركي أو إزالتها.

2.1.2.2. إنشاء والتحقق من التصريح بالبضائع

وينص قانون الجمارك بوضوح على ما يلي: "يجب الإعلان عن جميع السلع المستوردة أو المعاد استيرادها بغرض التصدير أو إعادة التصدير بالتفصيل. ".

1.2.1.2.2. إعداد التصريح التفصيلي للبضائع

(أ) تعريف التصريح بالتفصيل

التصريح بالتفصيل هو التصرف الذي يحدده المُصْرف في الإجراء الجمركي الذي يتم تعيينه للبضاعة ويبلغ العناصر المطلوبة لتطبيق الرسوم والضرائب ولأغراض مراقبة الجمارك. بموجب هذا القانون ، يلتزم الشخص الخاضع للضريبة بتزويد الدوائر الجمركية ، تحت مسئوليته الشخصية ، بجميع المعلومات اللازمة لتمكين التعرف على البضائع وتطبيقها على الأنظمة التي تخضع لها [68].

يخضع هذا الإعلان قواعد أساسية معينة:

- ✓ يجب مراقبة المحاسبة بالتفصيل من قبل الدوائر الجمركية حتى إذا كانت العملية المعنية معفاة من الرسوم والضرائب كما هو الحال بالنسبة لعمليات التصدير.
- ✓ يجب أن يكون الإعلان بالتفصيل كتابيًا ، ويجب أن يكون موقّعًا من قبل المُعلن.

يؤكد هذا الالتزام مبدأ توحيد الإجراءات الجمركية المنصوص عليها في قانون الجمارك الجزائري على النحو التالي: "تطبق القوانين والأنظمة الجمركية بغض النظر عن نوعية الأشخاص".

(ب) المصرح الجمركي

يجب أن يتم الإعلان عن البضائع المستوردة أو المصدرة بالتفصيل من قبل أصحابها أو الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين حصلوا على الموافقة كعناصر جمركية.

(ج) المالك

الشخص القانوني أو الطبيعي الذي يمتلك صكًا أصيلًا يبرر الملكية القانونية للبضائع.

❖ 68 بر. جان كلود ، تريمو هنري، (2006) ، "قانون الجمارك" ، الطبعة السادسة ، الطبعة الاقتصادية ،ص 177.

(د) المندوب الجمركي

هذا هو أي شخص طبيعي أو اعتباري مفوض بأداء الإجراءات الجمركية الأخرى المتعلقة بحساب البضائع.

ويتعلق تدخله بكافة السلع التي يُراد وضعها تحت إجراءات الجمارك الجمركية المعلقة من جميع الرسوم والضرائب.

(ن) الناقل

إذا لم يكن هناك ممثل جمركي ممثلاً في مكتب جمركي على الحدود ، يجوز للناقل ، في حالة عدم وجود المالك ، استكمال إجراءات التخليص الجمركي للبضائع التي يحملها.

(ج) إيداع التصريح المفصل للبضائع

يجب أن يودع الإعلان في الدائرة الجمركية مع اختصاص إقليمي خلال فترة 21 يومًا من تاريخ تسجيل الوثيقة التي تأذن بتفريغ البضائع.

2.2.1.2.2. المراقبة والتحقق من الإعلان المفصل للبضائع

إن تسجيل الإعلان يعني أن الجمارك تعترف به على أنه مقبول ، وهذا يتم تلقائياً بواسطة نظام الكمبيوتر ، إلا أن هذا المقبول لا يتعلق إلا بالجانب الرسمي للأخير.

إن تسجيل الإعلان بواسطة نظام الإدارة المحوسبة (SIGAD) له أثر قانوني في إلزام المُصَدِر بإدارة الجمارك ، وبالتالي ، يجب عليه الوفاء بالتزاماته ودفع الرسوم والضرائب المحسوبة وفقاً للشروط والأحكام. القواعد المعمول بها في هذا التاريخ.

وينعكس التحقق في جميع التدابير القانونية والتنظيمية التي تتخذها إدارة الجمارك لضمان التأكد من صحة الإعلان ، وأن الوثائق الداعمة منتظمة وأن البضائع تمتثل للإشارات الواردة في الإعلان و الوثائق.

بمجرد قبول الإعلان ، يتم إرساله إلى المتلقي الذي سيبدأ بالتصفية ودفع الرسوم والضرائب.

2.2.2. تصفية ودفع الرسوم والضرائب

الحدث الذي يؤدي إلى المطالبة بالخزانة العامة هو تسجيل المحاسبة بالتفصيل ، وهذا هو التاريخ الذي يؤخذ بعين الاعتبار تطبيق أسعار الرسوم والضرائب المستحقة عن هذه البضائع.

ومع ذلك ، فإن أحكام قانون الجمارك الجزائري تسمح للمُعلن بأن يستفيد من أي حكم سابق أكثر تفضيلاً إذا كانت الشحنة المباشرة للسلع إلى الجزائر مبررة حسب الأصول (البند الانتقالي).

في حالة تخفيض الرسوم ومعدل الضريبة ، يجوز للمُعلن عند استحقاق التخويل لإزالة البضائع من قبل موظفي الجمارك ، الاستفادة من المعدل الجديد.

ومع ذلك ، لتكون مقبولة ، يجب أن يتم طلب مكتوب من قبل المصور قبل أن يتم جمع الرسوم والضرائب.

تُدفَع الرسوم والضرائب المستحقة الدفع نقدًا أو بأي وسيلة دفع أخرى تتمتع بصلاحية التفريغ من قِبل المُصْرِح أو أي شخص آخر يتصرف نيابة عنه.

كما ينص على استرداد هذه الرسوم والضرائب في حالة إعادة البضاعة إلى المورد أو تدميرها من قبل الجمارك أو عند دفعها بشكل خاطئ [69].

❖ 69 مقالة منتدى رؤساء المؤسسات ، الموقع الإلكتروني: https://www.fce.dz ، إجراءات التخليص الجمركي ، 2015.

الخلاصة العامة :

وقد شجع تطور التجارة الدولية في العالم على تطوير وسائل النقل ، ولا سيما النقل البحري ، الذي لعب دورا هاما في التجارة الدولية في السلع.

يتم تسهيل عمليات النقل عن طريق العبور ، وهو عنصر لا غنى عنه في نجاح عمليات التجارة الخارجية. وتعتبر أنشطة المرور العابر متكاملة مع الجهات المساعدة للنقل الأخرى وتشكل حلقة وصل قوية في سلسلة النقل البحري وفي السلسلة الاقتصادية والتجارية.

عند الاستيراد والتصدير كلما وصلت سلعة ما إلى حدود البلد المستورد ، يجب أن تمر في أيدي الجمارك لتكون موضوعًا للإعلان بالتفصيل.

يقوم وكيل الشحن بمهام الوسطاء ويتدخل عند وصول البضاعة لتسهيل وتقليص عمل الجمارك ، ومنه يجب عليه التوجه إلى التخليص الجمركي للبضاعة في قواعد الفن مع الحرص على التحقق من كل مناورة قائمة.

يلعب الترانزيت دوراً هاماً في تنمية التجارة الخارجية من خلال تسهيل التجارة بين البلدان وتطبيقه لمكافحة الاحتيال التجاري ، والحفاظ على مصالح أصحاب المصلحة في عمليات التجارة الخارجية.

ومع ذلك ، فإن اتجاه التطور التكنولوجي مثل أنظمة الكمبيوتر ، وتحرير التجارة مع ظهور المناطق الحرة والاتفاقات التجارية ، من خلال القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية ، قد يقلل من نشاط المرور العابر ، وكذلك تفقد أهميتها في التجارة الخارجية.

لقد أتاحت لنا الدراسة التي قمنا بها في هذا المجال وضع بعض التوصيات التي يمكن أن تؤدي إلى تحسينات في أنشطة المرور العابر ، وهي كما يلي:

- ✓ استخدام الوسائل التكنولوجية الجديدة وتطوير تقنيات الاتصال.
- ✓ تخفيض الإجراءات والوثائق الجمركية التي سيتم تقديمها في عمليات التخليص الجمركي.
- ✓ تقليل الوقت لدخول البضائع وتركها في الحدود.

استنادًا إلى الملاحظات المذكورة أعلاه ، نحن في وضع يسمح لنا بتأكيد فرضية الرقم 01. على نحو فعال ، تتطلب عمليات التخليص الجمركي خطوات مثل: إعلان البضاعة من قبل المراجع الجمركي ، والتحقق من البضاعة التي تحدد مختلف اللوائح والتدابير التي تتخذها الجمارك للتأكد من أن السلع تتوافق مع كل ما يظهر في الإعلان ، وتصفية ودفع الرسوم والضرائب ، وأخيرا إزالة البضاعة.

يفترض الافتراض رقم 02 أن وكيل الشحن ينسق العديد من العمليات والنقل ذات الصلة ، وهو ما تؤكده دراستنا ، في الواقع ، يقوم وكيل الشحن بالعديد من الأنشطة (وكيل الشحن ، الوسيط الجمركي ، وكيل الشحن والوكيل المناولة) وبعض المهمات الإضافية مثل التخزين والحراسة والتجميع / التفكيك والتفريغ / التفريغ.

وعلى الرغم من ذلك ، يظل وكلاء الشحن مصدراً للمعلومات لكل ما يتعلق بعالم الاقتصاد والعلاقات الدولية والتجارة العالمية. فهم يدافعون عن مصالح زبائنهم ، عن طريق معارضة الزيادات غير المبررة في الأسعار ، وأي إجراءات يمكن أن تعيق الحركة السريعة للبضائع ، وأي أحكام قانونية من شأنها أن تعرض جاذبيتهم الاقتصادية للخطر.

ملخص

تنمية التجارة الخارجية و زيادة حجم التجارة الدولية جعلت أن المتعاملين الاقتصاديين يعتمدون في غالب الأحيان على وسيط جمركي يسمى" وكيل الشحن "التي تنفذ الإجراءات الادارية و التنظيمية ، و يضمن تدفق السلع في التجارة الدولية بين نقطة المنشأ و

نقطة الوجهة .يهدف هذا البحث الى محاولة فهم مكانة و دور وكيل الشحن في التجارة الخارجية ، و فهم عملية تخليص البضائع داخل

وكالة العبور ، وذلك بإجراء دراسات منهجية وثائقية.

الكلمات الرئيسية : التجارة الخارجية ، وكيل الشحن ، الاجراءات الجمركية ، الجمارك.

Summary

The international development of the foreign trade and the increase of the volume of trade made that the economic operators appeal most of the time to the intermediaries called "forwarders" which makes the administrative and statutory formalities, and makes sure that the goods making the item of exchange international circulate between the point of origin and the place of destination. This search has for objective to try to understand the place and the role of the forwarder in the international exchanges, and to understand the process of customs clearance of the goods within an agency of transit, and it by leading a documentary methodological study.

Key words: External trade, Forwarding agent, customs clearance procedure, customs, diets customs officer.

قائمة المراجع

1. الكتب

- ✓ بر. جان كلود ، تريمو هنري، (2006) ، "قانون الجمارك" ، الطبعة السادسة ، الطبعة الاقتصادية
- ✓ بلبرو R ، "لحظة القانون التجاري" ، الطبعة OPU ، الجزائر العاصمة ، 1982.
- ✓ الكامل الخليفة محمد ، "دليل النقل الدولي للبضائع" ، الطبعة دحلب ، الجزائر العاصمة ، 1994.
- ✓ جان بيلوتي ، "النقل الدولي للشحن" ، الطبعة الخامسة ، 2015.
- ✓ ماجستير. J-M ، "القانون التجاري" ، الطبعة LGDJ ، باريس ، 1989.
- ✓ ميشيل راينيلي ، "التجارة الدولية ، المعالم" ، ديسكفري ، الطبعة الثامنة ، 2002.
- ✓ ماك شيلي. ج. ل ، "العلاقات الاقتصادية الدولية" ، بانثيون سوربون ، باريس ، 2005.
- ✓ نيكولاس باي ، "وكيل الشحن ووكلاء الشحن" ، الطبعة DMF ، باريس ، 1987.
- ✓ بافو ج و دوفيل ف ، بالتعاون مع باريلي أ و ، دبوان ج، جيرفي ف ، كوهن ج ، لومير ج ب ، ، "تصدير ، ممارسة التجارة الدولية" ، الطبعة الرابعة والعشرون ، الإصدار فوشير ، مالاكوف ، 2013.

2. الندوات والمذكرات

- ✓ عزي بلال إدريس ، آيت سي علي هلال ، رسالة ماجستير في جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية ، إجراءات التخليص الجمركي ، 2015-2014.
- ✓ اورت عادل، تواتي حفيظ مذكرة ماستر في جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية ، دور العبور في التجارة الخارجية دفعة 2016-2015

3. الوثائق

- ✓ ورقة بحثية لمنظمة الجمارك العالمية ، تيسير العبور من أجل التكامل الاقتصادي الإقليمي والقدرة التنافسية (تاداشي ياسوي ، 2013).
- ✓ القاموس الموسوعي المصور ، طبعة 1994.
- ✓ دليل الاستثمار في الجزائر ، الطبعة 2015.
- ✓ وزارة التجارة ، "ملخص إجراءات التجارة الخارجية" ، ALGEX، 2008.
- ✓ منظمة التجارة العالمية ، تقرير التجارة العالمية ، تحديد مستقبل التجارة العالمية ، 2013.
- ✓ منظمة التجارة العالمية ، إحصاءات التجارة الدولية ، 2014.
- ✓ منظمة الجمارك العالمية ، دليل المرور العابر ، مسودة للمؤتمر -11 / 2014/11.

4. النصوص القانونية

- ✓ قانون الجمارك الجزائري ، طبعة 2002.
- ✓ مدونة و قانون البحرية الجزائرية ، طبعة 2000.
- ✓ محكمة النقض بتاريخ 1999/02/02: نشرة مدنية ، رقم 39.
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 99-197 المؤرخ 16 أوت 1999 - الذي يحدد الشروط والإجراءات لممارسة مهنة المفوض (المادة 78 مكرر).
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 10-88 الصادر في مارس 2010 والذي يحدد شروط وشروط مراقبة الواردات المعفاة من الرسوم الجمركية في سياق اتفاقيات التجارة الحرة.

5. المو قع الالكترونية

- ✓ Www.bsi-economics.org
- ✓ Directory.logistiqueconseil.org
- ✓ Www.douane.gouv.fr
- ✓ Www.wto.org
- ✓ www.uncitral.org
- ✓ Www.imf.org
- ✓ Www.douane.gov.dz
- ✓ Www.medafco.org
- ✓ www.cairn.info.org
- ✓ Www.Algerieactuality.dz
- ✓ Www.docs.school.com
- ✓ Www.fce.dz